



PROVISIONAL

A/40/PV.52  
4 November 1985  
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠ / ٣٠

- الرئيس : السيد دي بينييس (اسبانيا)
- م : السيد باسولي (نائب الرئيس) (بوركينافاسو)
- سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [ ٣٥ ]
- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
- ( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية
- ( ج ) تقرير الأمين العام
- ( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٥٠البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ( A/40/22 و Add.1-4 )  
 ( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية ( A/40/36 )  
 ( ج ) تقرير الأمين العام ( A/40/780 )  
 ( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة ( A/40/805 )

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أذكر الممثلين بأنه

وفقا للمقرر الذى اتخذته الجمعية بعد ظهر أمس ، ستقبل قائمة المتكلمين فى المناقشة فى الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم . ومن ثم ، أرجو من الممثلين الذين يرغبون فى المشاركة فى هذه المناقشة أن يبادروا بتسجيل اسماءهم فى أقرب فرصة ممكنة .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن

هذه هي المرة الأولى التي ألقى فيها بيانا هاما أمام الجمعية فى هذه الدورة ، اسمحوا لي ، سيدى الرئيس ، أن انقل اليكم أخلص وأحر التهاني من وفد بلادى لتوليكم رئاسة هذه الدورة التاريخية الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان كل من يعترف قدراتكم الشخصية ومهاراتكم وحنكتكم الدبلوماسية الواسعة ، يعلم تمام العلم انكم ستقودون مداولاتنا بنجاح .

وأود كذلك أن أفتم هذه الفرصة للاعتراف بالاسهامات القيمة التي قدمها السيد جوزيف غاربا وخطابه الملهم وتقريره الشامل الذى عرضه أمس أمام الجمعية بصفته رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ورئيسا للمجموعة الافريقية للشهر الحالى . اننا نشيد به لتفانيه والتزامه بقضية الشعب المقهور فى الجنوب الافريقي .

واسمحوا لي أيضا أن أهنيء السيد ميترا على مقدمته الواضحة والمفصلة لتقرير اللجنة . اننا لمحظوظون حقا أن نجد بيننا السيد كهوند ، مساعد الأمين العام ومدير مركز مناهضة الفصل العنصرى ، فضلا عن أمينه وموظفيه ، لجهودهم الدؤوبة واسهاماتهم القيمة في أعمال اللجنة الخاصة .

مازالت الصومال، كعضو نشط في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، تضطلع بدورها هام في تكثيف الحملة العالمية لمناهضة الفصل العنصرى . ويأتي وفد بلادى الى المناقشة الخاصة بمسألة الفصل العنصرى بمزيج من مشاعر الاحباط والفخر ولا سيما في هذا الوقت الذى نقيم فيه انجازات الأمم المتحدة ، ونشهد كفاح التحرر في جنوب افريقيا وقد دخل مرحلة جديدة حاسمة .

ونحن نشاطر ، بادئ ذى بدء ، فيما يشعر به العالم من الاستفزاز اذ يرى قوات الظلم والاضطهاد تقاوم بوحشيه هذا الكفاح المشروع الباسل الذى تخوضه الأفريقية فير البيضاء في جنوب افريقيا . لكننا نجد مدعاة للفخر ، مع ذلك ، اذ نشهد اصرار الجمعية العامة الذى لا يحيد الذى تواصل على مر السنين ، على ابقاء مسألة الفصل العنصرى مطروحة أمام الضمير العالمى ، والتأكيد للشعب المقهور في جنوب افريقيا أنه لا يقف بمفرده في كفاحه .

لم يكن قد انقضى عقد من الزمان على هزيمة النازية عندما وضعت حكومة جنوب افريقيا الوطنية مخطط الفصل العنصرى موضع التنفيذ . وللغور ، أدركت الجمعية العامة أن العالم كان قد أصبح مواجهها بمحاولة جديدة لتطبيق نظرية الجنس السيد وتجريد الشعوب من حقوقها بل ومن آدميتها على أساس العنصر واللون . ولم تكن الشواهد التي ظهرت طوال السنوات الثلاثين الماضية الا تعريضا للرأى القائل بأن سياسات الفصل العنصرى ، شأنها شأن سياسات النازيين ، تشكل جريمة ضد الانسانية . لذا فانه مما يدعو الى ارتياحنا جميعا أن يكون للضغوط المعنوية التي تمارسها الحملة الدولية تحت قيادة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، أثرها التراكمى الذى يتضح اليوم بجلاء . فالفضل الأكبر في أن الشعوب في كل أنحاء العالم باتت مدركة للطبيعة الشريرة للفصل العنصرى يرجع الى تلك الجهود .

الا أنه ينبغي أن نواجه أيضا للأسف حقيقة أن السخط المعنوي والادانات الكلامية لم تعود في الماضي الى الحيلولة دون ترسيخ الفصل العنصرى . ولاشك في أنها لن تجدى اليوم بمفردها في اقناع الاقلية صاحبة المزاي في جنوب افريقيا باتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء التام على الفصل العنصرى واقامة مجتمع عادل فالعمل الحازم المتضامن من جانب المجتمع الدولى هو وحده الكفيل بتقديم الدعم الفعال لنضال شعب جنوب افريقيا المقهور في سبيل التحرر .

ومن المؤسف أن استراتيجية الجمعية العامة لعزل جنوب افريقيا عن طريق قطع جميع الروابط السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية مع نظام الفصل العنصرى ، قوضت في الماضي لعدم امثال البلدان الرئيسية المتاجرة مع جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة . ومع ذلك تتيح التطورات الحالية الجارية في جنوب افريقيا فرصة أخرى وحوافز جديدة لتعاون شامل في اتخاذ كافة التدابير التي ارتأتها الجمعية العامة في قراراتها الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى .

لقد كانت مذبحه الرجال والنساء في شاربيل ومذبحه الأطفال في سويتو من علامات الطريق في تاريخ الكفاح ضد الظلم في جنوب افريقيا . لكن هذين المؤشرين على وحشية الفصل العنصرى لم يثيرا الا غضبة قصيرة عادت بعدها المياه الى مجاريها مع نظام الأقلية . واليوم ، اذ لم يعد بالامكان احتواء مشاعر الاحباط والغضب لدى غير البيض في جميع أرجاء جنوب افريقيا ، واذ أصبحت المجابهة المميتة مع قوات القهر اسلوب حياة ، بات المجتمع الدولى يواجه أكثر من أى وقت مضى تحديا يدعو الى اتخاذ خطوات تؤدى الى القضاء التام على الفصل العنصرى وسيكون من المخجل حقا أن يوصم هذا العيد الأربعين للأمم المتحدة بالفشل مجددا في الاستجابة بطريقة فعالة لقضية من أهم القضايا الاخلاقية في عصرنا .

وقضية الفصل العنصرى ليست ، بطبيعة الحال ، مجرد قضية اخلاق .  
ففي رأينا ، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خطيرة تتطلب منه العمل بسرعة للتصدى  
لحالة تهدد السلم والأمن الدوليين . ويتضح الخطر الذى يتهدد السلم بجلاء من  
الخطر المحدق بالجنوب الافريقي والمتمثل في أن صراعا عنصريا داميا وطويلا يوشك  
أن يندلع فيه ، ومن احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا الذى يشكل عملا  
عدوانيا على شعب ناميبيا ، ومن المحاولات اليائسة التى تبذلها جنوب افريقيا لفرض  
هيمنتها العنصرية من خلال العدوان غير المشروع العسكرى الوحشي على السدلى  
المجاورة .

ان التدبير الوحيد الذى يتكافأ وخطورة الموقف هو ، برأينا ، أن يفرض مجلس الأمن جزاءات الزامية وشاملة على جنوب افريقيا بما في ذلك فرض حظر نفطي . وكثيرا ما يعتقد أن الجزاءات غير فعالة وأنها سوف تلحق من الضرر بالشعب فير الأبيض في جنوب افريقيا أكثر مما تلحقه بغيره . ولنا أن نتساءل : أى ضرر ذلك الذى يمكن أن يلحق بالأغلبية المقهورة فيفوق ما يلحق بها من استمرار المعاناة والاهانة تحت نير الفصل العنصرى ؟ وبالفعل ، يتضح أن جنوب افريقيا تشعر بالحساسية ازاء الضغوط الدولية . وحيثما استخدمت الضغوط بشكل فعال ، كما في مجال الرياضة ، تمخضت عن نتائج ملموسة . فمنذ فترة وجيزة ، كان من فير المتصور أن تسعى دوائر الأعمال ذات النفوذ والمجموعات السياسية من المجتمع الأبيض في جنوب افريقيا ، الى لقاء زعماء المؤتمر الوطني الافريقي في المنفى لاجراء المحادثات . فهذه المجموعات لا تتأثر فقط بمخاطر النزاع الداخلي ، بل وبالضغوط الخارجية أيضا . ان الحركة التي تهدف الى سحب الاستثمارات من الشركات التي تتعامل مع جنوب افريقيا واستعداد بعض البلدان الرئيسية المتاجرة مع جنوب افريقيا لاتخاذ تدابير اقتصادية ملموسة وان كانت محدودة ضد الفصل العنصرى ، جعلت من الممكن لأول مرة توقيع جزاءات حقيقية أوسع مدى وأكبر تأثيرا .

وترحب حكومتى بتنفيذ السياسات الرسمية من جانب بعض الحكومات فيما يتعلق بمنع الاستثمارات الجديدة والقروض الى جنوب افريقيا وبيع راندات جنوب افريقيا . كما نرحب أيضا بقرار مجلس الأمن الذى يطالب باتخاذ تدابير مشابهة . ومع ذلك ، نؤمن أن قوة الدفع التي تولدت من جراء تطبيق هذه التدابير يجب توسيعها وتكثيفها . فتجارب الماضي تبين أن الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا ستظل تقطع الطريق المؤدية الى العدالة والمنطق والسلم ما لم تتلق من المجتمع الدولي اشارة قوية لا يمكن أن تخطئ فهم مغزاها بأن جميع التدابير المتاحة بموجب الميثاق سوف تستخدم بغية استئصال شأفة الفصل العنصرى .

ونأمل ألا يضل أحد بتأثير حملة الدعاية التي يشنها نظام بوتا في محاولة لطمس الحقائق فيما يتعلق بالفصل العنصرى بأساليب خطابية وبذل الوعود بالاصلاح بدلا من اجراء التغييرات الايجابية المطلوبة . فالوعد لا يمكن تصديقها بينما تتجاهل جنوب افريقيا نداء المجتمع الدولي بالافراج عن الزعماء المسجونين مثل نلسون مانديلا ، والتفاوض معهم لخلق المجتمع العادل .

ان وفدى يؤيد بشدة اقتراح الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، فخامة السيد عبده ضيوف ، رئيس السنغال ، بضرورة عقد مؤتمر دولي معني بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا في شهر حزيران /يونيه من العام المقبل . وقد اقترحنا كثيرا في الماضي أن تتشاور البلدان الرئيسية المتاجرة مع جنوب افريقيا ، فيما بينها ، ومع الدول الأخرى ، بشأن الوسائل الكفيلة بتطبيق الجزاءات بطريقة فعالة . ونرجو أن تكون تلك البلدان على استعداد للتقدم بمقترحات عملية ، وتحلى بالارادة السياسية اللازمة لعقد مؤتمر معني بفرض الجزاءات . وستكون البلدان النامية الواقعة على خط المواجهة في الجنوب الافريقي من أكثر البلدان تأثرا بتطبيق الجزاءات ، الا أنها أوضحت أنها على استعداد للقبول بالتضحيات اللازمة . وسيكون من الأهمية بمكان أن تتلقى دول خط المواجهة المساعدة الاقتصادية الملائمة من المجتمع الدولي لتمكينها من التغلب على المشاكل التي ستنتج عن فرض الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا . ولاشك أن الدول الأعضاء تعلم أن المادة . هـ من الميثاق تشير الى مثل هذه الأوضاع . ويعتقد وفدى أن التعاون الوثيق بين جميع الدول المعنية من الأمور الممكنة ، ومن شأن ذلك التعاون أن يكفل نجاح الجهود الدولية المناهضة للفصل العنصرى .

ان ميثاق الأمم المتحدة والكثير من الاعلانات والقرارات الأخرى ذات الصلة بنصرة حقوق الانسان ، ولاسيما حق تقرير المصير والحرية ، لا تتطلب كلها أقل من بذل أقصى الجهود من جانبنا جميعا . لقد حان الآن وقت العمل . فلنأمل أن يسجل الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة عزم جميع الدول رسميا على العمل من

من أجل اجتثاث الفصل العنصرى من جذوره ، واقامة المجتمع الديمقراطى اللاعنصرى فى جنوب افريقيا الموحدة ، بمشاركة كاملة من شعبها كله .  
وعلىنا أن نضاعف فى هذه الجمعية العالمية جهودنا لكي نكفل تحقيق ذلك الهدف حتى يتمكن الشعب المضطهد فى جنوب افريقيا من أن ينال ، دوماً تأخير ، حقوقه فىير القابلة للتصرف ، ويحصل على العدالة والحرية ويسترد الكرامة الانسانية ، فى مناخ من السلم والوثام والتقدم .

سيرجون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استعرضنا فى هذه السنة التذكارية مزايا الأمم المتحدة وأوجده قصورها كما لم نفعل من قبل ، واتسم كلامنا بصراحة تستحق الثناء . وقد لاحظت وجود موضوعين مشتركين بيننا جميعاً . الموضوع الأول أن الدول الأعضاء ملتزمة التزاماً حقيقياً بمثل الأمم المتحدة ومبادئها . والموضوع الثانى أن هنالك حاجة ملحة لتعزيز فعالية منظماتنا وسلطتها .

وبهذه الروح ، يجب أن نتناول فى الجمعية العامة المناقشة السنوية للفصل العنصرى ، كما يجب أن نستعرض عمل الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع بنفس الشكل الصارم . فهل نسير فى الاتجاه الصحيح ؟ أم أن هناك بعض الصحة فى النقد القائل بأننا أقحمنا على المناقشة اعتبارات أيديولوجية وسياسية خارجية ؟ وهل سمحنا لقضية تثير اهتماماً عاماً بالغاً أن تعالج كجزء من شعائرننا السنوية ؟



انني اعتبر نفسي مجدود الحظ اذ اتكلم اليوم في هذا الاجتماع تحسنت  
رئاستكم . وانه لما يشرف حضارتنا الأوروبية العريقة أن تتولوا ، وانتم الممثل المرموق  
لبلد مرموق ، رئاسة الدورة الأربعين . وفوق ذلك ، لاشك في أن خبرتكم ، واسمحوا  
لي أن أقول انها خبرة فريدة ، ستكون ذات قيمة كبيرة لجميع الوفود الحاضرة هنا ،  
وهذا ما يفضي بي الى ارتجال بعض العبارات في المكتوبة . لقد تسالمت لتوى ، هل  
ترانا سمحنا بأن تتناول قضية تثير كل هذا القدر الكبير من الاهتمام العام كما لو كانت  
جزءا من شعائرن السنوية ؟ ان هذه الدورة هي الرابعة ، لا أكثر ، من  
دورات الجمعية العامة التي حضرتها . الا أنه يتعين علي أن أقول انه ، حتى في  
هذه السنوات الأربع ، التي لا تقارن بالتأكيد بسنواتكم التسع والعشرين ، سيدي  
الرئيس ، أدهشتني الطريقة التي تتناول بها الجمعية العامة بعض الأمور . اذ ليس  
هناك فيما يبدو ، أي جهد كاف للاستماع الى الآراء التي تطرح . فكلما هم ممثل  
بالكلام ، سبقت كلامه في أذهان السامعين افتراضات عما ينوي أن يقول . ونتيجة لذلك  
يغلب ألا يستمع اليه أحد .

وأعتقد أن من المؤسف ما لوحظ من أنه عندما بدأت هذه المناقشة أمس  
ببيان من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . كان الحضور ضئيلا .  
وانا لا أشكو من ضالة الحضور هذا الصباح وانا اتكلم ، لكني اعتقد أنه من المؤسف  
اننا لا نأخذ آراء وحجج بعضنا البعض بجدية أكثر .

وأنا لا أريد أن أدلي صباح اليوم ببيان من قبيل البيانات الشعائريّة ،  
وأمل الا يكون الاستماع اليه شعائريا أيضا . فبعض ما سأقول لن يلقى تأييد الكثير من  
الوفود ، والبعض الآخر سيحظى بتأييد اجماعي . وكل ما أرجوه هو الاستماع الى كل  
ما سأقول - سواء الفقرات التي تحظى بتأييد اجماعي أو الفقرات التي قد لا تمثل  
الا رأى الاقلية - وان يقيم ذلك كله بعناية . وكما قلت ، لن يكون بياني هذا شعائريا .

وأود أن أؤكد ذلك بالتسائل هل ترانا نجعل من السهل للذين بيدهم السلطة في جنوب افريقيا أن يتجاهلوا ما نبديه من آراء في هذه الجمعية العامة ؟  
ان بيتا ينقسم على نفسه لا يمكن أن تقوم له قائمة . وينطبق ذلك على قضيتنا فيما يخص الفصل العنصرى . فالجمعية العامة لم تتحد بشأن أى مسألة أخرى تسعفني بها الذاكرة قدر ما اتحدت في معارضتها للفصل العنصرى ، ومعارضتها أيضا - وان كان ذلك خارج نطاق المناقشة الحالية - للسياسات الخارجية والداخلية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . فجنوب افريقيا في انتهاجها لتلك السياسات لا حلفاء أو اصدقاء أو مؤيدين لها أو مدافعين عنها في هذه الجمعية . ولن يجد متكلم واحد في هذه المناقشة أى تبرير للفصل العنصرى . وجميع أعضاء الأمم المتحدة - على قدر علمي - اتخذوا خطوات لتعزيز معارضتهم للفصل العنصرى فليس هناك شك في أن هذه قضية مشتركة . لكنها قضية نقوضها نحن كلما دفعتنا وحدتنا بشأنها الى خلق الفرقة فيما بيننا ، وجعلنا بيتنا منقسما على نفسه بدلا من أن نوحده ، وكلما هاجم بعضنا البعض الآخر - وهو ما يسهل أن نفعله لكن لا يحسن أن نفعله - بدلا من أن نتصدى للمسألة الأكثر صعوبة ، وهي كيف نعزز التطور السلمي والسريع صوب اقامة مجتمع يسوده العدل في جنوب افريقيا .

ان الخطوة الأولى اذن صوب التمكن من أن يكون لنا تأثير أكبر على جنوب افريقيا ، في معرض مناقشتنا للفصل العنصرى ، ينبغي أن تكون ، ببساطة، التسليم بأن هدفنا مشترك . وهذا الهدف هو اقامة مجتمع يسوده العدل في جنوب افريقيا ، لا يحرم فيه فرد أو مجموعة - بغض النظر عن اللون أو العرق أو القبيلة - من الحقوق المدنية أو السياسية ، ولا يخضع فيه فرد أو مجموعة لسيطرة الآخرين . ينبغي أن يتضح لنا أن لدينا مشكلة الفصل العنصرى ، في جانب ، وجميع أعضاء الجمعية العامة في الجانب الآخر . وإذ ذاك يمكننا أن نركز جهودنا على المشكلة المشتركة .

وفيما يتعلق ببلدى ، فانه ما من أحد درس مولد الحركة المناهضة للفصل العنصرى في بريطانيا بتأييد من جميع الأحزاب ، أو الخطب التي أعلنت عن رباح التغيير والتي ألقاها وأحدث بها تأثيرا كبيرا السيد هارولد ماكيلان في لافوس وكيب تاون منذ ٢٥ سنة مضت ؛ أو تمنع في مغزى اخراج جنوب افريقيا من الكومنولث ، أو تفهم المناقشات المكثفة في البرلمان والصحافة بما يزيد على ربع قرن ، أو تابع التصريحات والاجراءات الواضحة للحكومات البريطانية المتعاقبة ورؤساء الوزراء البريطانيين حتى يومنا هذا ، ما من أحد يكون قد أبدى أرق قدر من الاهتمام بهذه الأمور يمكن أن يساوره أدنى شك في اخلاص بريطانيا في معارضة الفصل العنصرى وعمق نفورنا منه . وقد نقلنا هذا الشعور الى حكومة جنوب افريقيا ، ونحن نشعر بالاستياء البالغ ازاء أى تلميح بعكس ذلك .

ان المملكة المتحدة ترحب بما يبديه المجتمع الدولى من اهتمام متزايد بمسألة الفصل العنصرى ، الأمر الذى تجلى بوضوح - على سبيل المثال - في البيان الذى ألقى ، بتأييد منا ، نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبى ، وقد عملنا مع اصدقائنا في الكومنولث والاتحاد الأوروبى ، الذين يكونون معا أكثر من ثلث أعضاء الأمم المتحدة ، للتأثير ، برأى موحد ، على جنوب افريقيا . واعتمدنا - نحن وشركاؤنا - في الشهرين الماضيين تدابير محددة لابراز ذلك الرأى . وبالمثل ، نحن ترييد أن نعمل مع البلدان الأخرى على أساس مشترك في نطاق الأمم المتحدة الأوسع . لذلك ، فاني أشعر بالأسف تجاه الهجوم المفاجئ والذى لا مبرر له على السياسات المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبى في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . واني واثق من أن كل من أستمع الى بيان الممثل الدائم للكسمبرغ بعد ظهر أمس سيوافق على أن تلك السياسات ، بما في ذلك الزيارة الهامة التي قام بها ثلاثة من وزراء الخارجية الأوربيين الى جنوب افريقيا قد صورت بشكل مشوه وبطريقة

لا تساعد جهودنا لايجاد نهج موحد . ولا بد لي من أن اضيف أني أشعر أيضا  
بالأسف والاستياء للهجمات التي وجهت بشكلى محدد الى بلدى .  
ان المطلب الأول ، اذن ، اقامة جبهة متحدة . والمطلب الثاني أن توجه  
جهودنا بدقة نحو الهدف الصحيح . ولكي نفعل ذلك ، ينبغي لنا أن نتوصل الى  
تفهم أفضل لجنوب افريقيا ولما يحدث فيها بالفعل . وقد يبدو ذلك القول أمرا فريبا  
ونحن نواجه سيلا من التقارير الحية لوسائط الاعلام عن الأحداث الرهيبة في جنوب  
افريقيا وفي الوقت الذى تستنسخ فيه كميات هائلة من وثائق الأمم المتحدة بشأن هذا  
الموضوع .

بيد اني ، كأغلبية الحاضرين هنا ، ليست لدى خبرة مباشرة بالحالة في جنوب افريقيا ، ولذا أشارك العديد من غيرى الشعور بالقلق العميق الناجم من الومي بأننا لن نقدر على معالجة ذلك الموضوع بصورة فعّالة ما لم نتفهم جوانبه المعقدة تفهما صحيحا . ان التقارير التي نصدرها نحن أنفسنا في الأمم المتحدة استنادا الى مصادر ثانوية وانتقائية تتجه بالضرورة الى أن تتصف بال تكرار والسطحية والافراط في تبسيط الحالة . وربما نخاطر بذلك بأن نصح في وضع الطبيب الذي يحاول أن يصف علاجا سريعا بغير الاستعانة بتشخيص دقيق للحالة .

وآخذا لسذلك في الحسبان ، طلبت الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي من ثلاثة من وزراء خارجيتها زيارة جنوب افريقيا ، في شهر آب / اغسطس الماضي ، واجراء محادثات مع الحكومة وقادة المجتمع والوقوف على حقيقة الوضع بأنفسهم . وفي تحرك بنا آخر ، ستشكل بلدان الكومنولث في المستقبل القريب مجموعة من ممثلين بارزين مهتمها تشجيع اجراء الحوار السياسي في جنوب افريقيا بكل الطرق العملية . وأركز على أن هذا هو موقف مشترك للبلدان ال ٩٤ الأعضاء في الكومنولث . هل هذا مما يمكن أن يكون انتقاد من جانب اللجنة الخاصة ؟

وهنا في الأمم المتحدة نحن أيضا بحاجة الى النظر فيما نجنيه من فائدة اذا ما تدبرنا المشكلة عن كثب من منظور تحليلي أكثر دقيا .

ان الفصل العنصرى ليس اطلاقا كأي بند آخر من بنود جدول أعمالنا . فأفغانستان وقبرص وكمبوديا والصحراء الغربية وناميبيا وغيرها كلها مشاكل دولية يمكن وضع حلول محددة لها . فهي من ذلك النوع من المشاكل التي استهدفت معالجة الآليات التي وضعها الآباء المؤسسون للأمم المتحدة ، وقد صيغت مقترحات تسوية تلك المشاكل داخل الأمم المتحدة ، وتشارك الأمم المتحدة في المفاوضات الجارية بشأنها . لكن جنوب افريقيا تعتبر مشكلة داخلية في حد ذاتها ، ومشكلة اخلاقية بالنسبة للمجتمع الدولي . وهي مشكلة فريدة لا يوجد لها حل واضح ونهائي . واننا نعلم جميعا ان الفصل العنصرى لا يمكن استمراره ، كما أن الغالبية الساحقة من السكان البيض في جنوب افريقيا باتت تعترف بتلك الحقيقة الآن ، رغم انها تشعر بمخاوف لها ما يبررها

عن طبيعة النظام الذي سيحل محل النظام الراهن . وذلك أمر يهم جميع سكان جنوب افريقيا أساسا . ان الأمم المتحدة لم تنشأ لوضع الدساتير لأعضائها . اننا في الأمم المتحدة نستطيع أن نقترح الخطوط الارشادية أو نضع علامات على الطريق . ولكن نظرا لمعرفةنا وخبرتنا المحدودتين بالحالة البالغة التعقد في جنوب افريقيا من الواضح اننا في وضع لا يسمح لنا بتحديد تفصيلي للترتيبات الدستورية المستقبلية في البلد . وأي محاولة للقيام بذلك تعتبر نفيًا لحق تقرير المصير لشعوب جنوب افريقيا . وقد تعجبنا أو لا تعجبنا بعض البيانات الصادرة عن مجموعة أو حركة معينة ، ولكن ايا كان رأينا ينبغي أن نحترم حق سكان جنوب افريقيا في حكم أنفسهم .

ومن ثم ، علينا أن نعترف بأن شعب جنوب افريقيا - جميع شعوب جنوب افريقيا من كل الأجناس والمجتمعات والمعتقدات - هو الذي يحدد شكل مستقبله ، ومهمته لن تكون سهلة في تحقيق ذلك بطريقة ترضي المجموعات الكبرى وتضمن في الوقت نفسه الحقوق المشروعة لمجموعة واسعة التنوع من الأقليات . ويبدو ان هناك العديد ممن يفترضون أن سكان جنوب افريقيا يتكونون من مجموعات أربع فقط . والواقع ان عدد المجموعات يصل الى عشرات .

لقد تفاقم الميراث التاريخي المعقد نتيجة انتهاج سياسات داخلية خاطئة ولا انسانية بصورة خطيرة . ونتيجة للضغوط الداخلية أساسا بدأت تلك السياسات في التغيير رغم ان ذلك جاء متأخرا ويجرى بصورة بطيئة للغاية . ولا يمكن ولا ينبغي للأقلية الحاكمة أن توقف التيار . لقد كان هناك دوما البعض داخل المجتمع الأبيض عن سعي الى طريق مغاير ، للسير قدما الى الأمام ، واعترف بالحاجة لاعطاء حق التصويت للمحرومين منه والعدالة للمضطهدين وأقام اتصالات مع المجموعات الأخرى . ولكن في الوقت نفسه ، كانت استجابة الحكومة والقوات المسلحة والشرطة للمعارضة بالعنف وللعنف بمزيد من العنف . وهذا أظهرت افتقارا تاما للتبصر بعواقب سياسة القمع في المدى الطويل .

وفي مواجهة تلك الحالة ، ما الذي يجب أن نفعله في الأمم المتحدة ؟ اننا ندين الفصل العنصري ، وهذا صحيح ، ولكن القول بأن الادانة غير كافية أصبح ممنوع الصيغ المبتذلة . اننا نرغب جميعا في القيام بعمل من شأنه أن يضع للفصل العنصري

نهاية ، وهنا تكمن مشاكلنا . لا ينبغي طبعا تجاهل انتهاك حقوق الانسان بصورة أساسية ومنظمة في جنوب افريقيا ، ولكن ، نظرا للظروف الخاصة بالاضطراب في جنوب افريقيا ، لا تعتبر الوسائل التقليدية للتسوية السلمية للنزاعات بين الدول ملائمة في هذه الحالة .

وقد استمعنا في هذه المناقشة وسنستمع الى مجموعة من المقترحات .  
ينادى البعض بالكفاح المسلح . فهل وجدت الأمم المتحدة حقا من أجل تشجيع ذلك ؟ لقد انشئت الأمم المتحدة لمنع الصراع ووضع حد له ، وليس للعمل على تفاقمه . ولا يمكن للأمم المتحدة ولا ينبغي أن تهديد عنف مجموعة بدلا من عنف مجموعة أخرى . انها مشكلة اخلاقية بالنسبة لنا ، ويجب أن نعارض جميع أشكال العنف ونقف الى جانب العدالة . وعلاوة على ذلك ، فاننا اذا ما تسببنا في تزايد العنف داخل جنوب افريقيا ستكون النتيجة ، في المدى القصير ، موت المزيد من الناس ، والتسبب في مزيد من التشدد في المواقف وجعل التغيير شبه مستحيل ، وفي المدى الأطول التسبب ، عن طريق زيادة الاستقطاب بين المجتمعات في أسوأ نتيجة ممكنة للصراع . هل يجب أن نقضي على شعوب جنوب افريقيا لكي ننقذها ؟ الاجابة من الوجة الاخلاقية واضحة . ويرى البعض الآخر فرض العزلة الكاملة على جنوب افريقيا . ويرغبون في أن نقطع جميع الاتصالات والزيارات والاتصالات الشخصية والبرامج التلفزيونية والأفلام والصحف ، بل والخطابات والمكالمات الهاتفية . ولكن اذا ما عزلنا السكان البيض ، كيف يمكن أن نؤثر عليهم ونشجعهم على انتهاج قيم مستنيرة ؟ وهي سنساعد المضطهدين بعزلهم عن التشجيع والتأييد اللذين يحصلون عليهما الآن ؟  
لقد عارضنا نحن والبلدان الأخرى في الاتحاد الأوروبي دوما فرض العزلة على الشعوب في أي منطقة من العالم ، وأيدنا تبادل الآراء بأكبر قدر من الحرية وعلى أوسع نطاق . واتبعنا دائما سياسة ازالة الحواجز بين الشعوب ، وعلى سبيل المثال من خلال المفاوضات في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ومن خلال الأمم المتحدة ذاتها على المستوى العالمي . ان موقفنا يأخذ منطلقه من وجوب اتاحة الفرصة للشعوب لتستمع الى مختلف الحجج والآراء . فلتكن هناك مناظرة عامة ، كما هي الحال هنا في الأمم المتحدة .

ولكن حكومة جنوب افريقيا لا توافق على ذلك .

لماذا رفضت سلطات جنوب افريقيا السماح بادخال التليفزيون الى بلدها ؟  
ولماذا فرضت الرقابة على المجلات الاخبارية الامريكية في الاسابيع القليلة الماضية ؟  
نحن في حاجة الى اسماع صوت الحقيقة لشعب جنوب افريقيا . واذا ما أبعدناه عن  
النفوذ الخارجي الذي يسبب كمل ذلك القلق ، فاننا سنساعد بذلك على ترسيخ  
المواقف القديمة ونؤخر عملية التغيير التي نرغب فيها . وفي نفس الوقت سوف ندمر فهمنا  
لجنوب افريقيا . ان عددا ملحوظا من الساسة والأكاديميين والصحفيين ورجال الكنيسة ،  
من جميع مناهج الحياة في بلدى يزورون جنوب افريقيا كل عام . وهم لا يذهبون هناك  
لتأييد الفصل العنصرى ، لكنهم يقدرون لنا معلومات أفضل عما يجرى هناك ويوقفون  
شعب جنوب افريقيا ، بجميع أجناسه ، على ما يفكر فيه العالم الخارجي . وفي الوقت  
الراهن ، مازالت الحقيقة خافية على شعب جنوب افريقيا بقدر كبير ، ويجب علينا  
ألا نزيد الحالة سوءا وألا نهبى ستارا حديديا آخر حول جنوب افريقيا .

ان البعض ، بل الكثرة في الواقع ، تطالب بفرض جزاءات اقتصادية شاملة ،  
وهذا الطلب يعبر عن الشعور باليأس والقلق الذى تثيره أزمة جنوب افريقيا في نفوسنا  
جميعا . وانما لا أطعن في دوافع من يطالبون بتوقيع العقوبات . لكني ، في نفس  
الوقت ، أرجو ألا يتشككوا في دوافعي أيضا ، لأن هدفا واحدا . وأسأل : هل فرض  
الجزاءات الشاملة أسلوب فعال لتحقيق انهاء الفصل العنصرى ؟

الجواب على ذلك انه ليس اسلوبا فعلا لانهاء الفصل العنصرى ، بل - على  
العكس من ذلك - سيؤثر تأثيرا معاكسا على قوى السوق الفعالة في تفويض الفصائل  
العنصرى . ان التدابير الكثيرة التي نعرضها تعتبر مؤشرا سياسيا قويا يستهدف ممارسة  
الضغط على جنوب افريقيا وتهدد أى شك فيها يخص موقفنا ، أما الجزاءات الاقتصادية  
فانها ، وان كان لها أشراقى ، لم تنجح مطلقا في حل أى مشكلة دولية بدءا من  
الحبشة وانتهاء بروديسيا ، وليس هناك ما يبرر الاعتقاد بأن هذه الجزاءات سوف تساعد  
على حل المشكلات الداخلية لجنوب افريقيا . ان السكان البيض في جنوب افريقيا يشعرون  
بتقلق ازاء احتمال فرض الجزاءات ، لكنهم مستعدون في نفس الوقت ، ويعلمون انه من  
الصعب تطبيق هذه الجزاءات بفعالية وأحكام ، وقد اعدوا العدة للعيش في ظل اقتصاد



محاصر . وليس من الصعب على مثل ذلك الاقتصاد أن يتكيف للبقاء معتمدا على نفسه حتى وان كان ذلك في خضم من الصعوبات وعلى حساب النمو الاقتصادي . وهكذا فانه بدلا من حمل السكان البيض في جنوب افريقيا على الاستسلام ، ستعزز الجزاءات الشاملة تصميمهم على مقاومة التغيير . وبالتالي فان القوى الموجودة في جنوب افريقيا والتي تدفع الحكومة الى تقديم تنازلات سوف تأخذ موقفا محايدا ، وسوف تكون كمن يقطع خطوة الى الأمام ليرتد خطوتين الى الوراء .

والنتائج الأخرى لتلك الجزاءات الشاملة معروفة جيدا بالرغم من اننا غالبا ما نغض النظر عنها . وأنا لا اخفي اطلاقا حقيقة ان تلك الجزاءات ستكون ضارة للغاية بالبلدان الغربية بما في ذلك المملكة المتحدة ، هذه حقيقة لم ن فكر مطلقا في اخفائها . ومع ذلك فاننا لا نرى وجهة في معاقبة المواطن العادي في بريطانيا لأن حكومة جنوب افريقيا تنتهج سياسات سيئة . كما اننا لا نرى مبررا للاحاق ضرر بالغ باقتصاديات بلدان جنوب افريقيا وافريقيا الوسطى . ولا نرى على الاطلاق مبررا لعكس مسار النمو الاقتصادي الذي كان حافزا لقوى التغيير في جنوب افريقيا .

ان القليلين للغاية من خارج جنوب افريقيا هم الذين اهتموا بدراسة مدى اسهام الشركات البريطانية في رفاهية السود في جنوب افريقيا وتقدمهم . لقد خلقت الشركات البريطانية فرص عمل لأكثر من ١٠٠٠٠٠ من العمال السود في جنوب افريقيا ووفرت العون لأكثر من ٥٠٠٠٠٠ شخص في المجتمع الأسود . كما انها تقدم مساعدة مباشرة للبرامج التعليمية والتدريب الفني والاسكان للسود وربما كانت بريطانيا هي التي قامت بأكبر دور في اعداد مدونة سلوك بالاتحاد الاوروبي للشركات التي لها مصالح في جنوب افريقيا ، وكذلك في تحسينها . وكنتيجة جزئية لهذا ، شهدنا في الأعوام القليلة الماضية تزايدا في القوة الاقتصادية للسود ، وظهور اتحادات نقابية للسود ، وتحسنا في الظروف التعليمية والتدريبية للسود . وفي السنوات الأخيرة زادت اجور العمال السود بدرجة أسرع من اجور العمال البيض وهذه حقيقة لها آثار سياسية واقتصادية . وقد كان التصنيع حافزا أساسيا للعمل على تصفية الفصل العنصري ، وهو ما اعترف به قادة الصناعة في جنوب افريقيا . والواقع انه عن طريق تكثيف مثل هذه العمليات يمكن القضاء بشكل سريع على الفصل العنصري . ومن المفيد ان ننظر الى قائمة البيض في

جنوب افريقيا الذين ذهبوا الى زامبيا أو حاولوا الذهاب اليها لاجراء محادثات مع الممثلين السود لجنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ظل أحد الشروط الاساسية اطلاق سراح نلسون مانديلا بلا قيد أو شرط . واني أؤكد ان الحل سيأتي نتيجة لضغط سكان جنوب افريقيا على جنوب افريقيا .

وأكرر ان التغيير في جنوب افريقيا لن يأتي نتيجة لفرض جزاءات خارجية ، كما ثبت من خبرة روديسيا الجنوبية ، الأقليم الأصغر الذي كان أكثر انكشافا للضغط . كما أشعر ان المسؤولية الاخلاقية تلزمني بأن أقول ذلك صراحة وعلانية . وهناك كثيرون في هذه الجمعية يعتقدون ذلك أيضا لكنهم يترددون في اعلان ذلك من فوق هذا المنبر . ان التغيير في جنوب افريقيا سيأتي أساسا - بل انه آت بالفعل - عن طريق الضغوط الضخمة من الداخل . ولكن هذا لا يعني انه ليس لنا دور في الخارج ، بل على العكس من ذلك هناك دور هام يجب أن نقوم به .

فماذا عسانا أن نفعل للمساعدة على أفضل وجه ؟

يجب أن نبين اننا متحدون في هدفنا ، ويجب أن نقاوم جميع المحاولات التي ترمي الى استخدام الفصل العنصري باعتباره قضية خلافية سياسية أو ايدولوجية . وتحديدا لماهية هدفنا المشترك هذا لا أستطيع أن أضيف شيئا الى ما نشرته صحيفة " نيويورك تايمز " من حديث للسيد راجيف غاندي رئيس وزراء الهند ، تحدث فيه عن : " وضع نهاية للفصل العنصري بأقل قدر من القلاقل والصعوبات لجميع

أفراد الشعب الذي يعيش في جنوب افريقيا واقامة مجتمع حر هناك " . (النيويورك تايمز ، ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، ص ألف ٣)

يجب الا نضيع اية فرصة لتفهم الاوضاع في جنوب افريقيا ولا يجب ان نتجاهب اي قناة من القنوات التي تتوخ لنا عرض وجهات نظرنا على شعب جنوب افريقيا .

يجب أن نقنع سكان جنوب افريقيا اننا لا نسعى الى تدمير بلدهم ، والاستعاضة عن شكل من أشكال القمع بشكل آخر أو نطلي مستقبل مجتمع ما بعد الفصل العنصري . يجب أن نشجع كل الذين يسعون بنشاط لاجداث تغييرات بنائة ونظهير لهم ان المجتمع الدولي يهيد جهودهم واننا لا نحاول معاقبة الابرياء والمذنبين معا في وقت واحد .

( سير جون طوسون ،  
المملكة المتحدة )

يجب أن نواصل ضغوطا قوية من أجل التغيير . وهذا يتضمن بالطبع الحظر  
الالزامي على الأسلحة . وبالنسبة للمملكة المتحدة وشركائنا في الكومنولث والاتحاد  
الاروبي ، فان هذا يشمل أيضا التدابير الواسعة النطاق التي اعتمدها بشكل جماعي  
مثل حظر القروض الحكومية الجديدة ، وحظر التمويل الحكومي للمبيعات التجارية ، وحظر  
تصدير الحاسبات الالكترونية التي تستخدمها الشرطة أو الجيش ، وحظر العقود  
الجديدة لبيع السلع والتكنولوجيا النووية ، وحظر تصدير النفط . وسوف يكون من المناسب  
أن تنتهج جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذا النهج وأن تنفذ بالفعل تدابير  
مماثلة في بلدانها .

ويجب أن نتخذ خطوات ايجابية للمساعدة في النهوض بالسكان السود في جنوب  
افريقيا مثل مدونة السلوك للاتحاد الاروبي ، وخلق فرص العمل للعمال السود ، وتوفير  
المنح الدراسية المختلفة وتدريب النقابيين السود ومساعدة اللاجئين .  
ويجب أن نولي اهتماما خاصا للبلدان المجاورة المتضررة والمعتمدة اقتصاديا  
على جنوب افريقيا ، ويجب أن ندعم الجهود التي من قبيل مؤتمر التعاون الانمائي لجنوب  
افريقيا .

ويجب أن نواصل مراقبة كل انتهاك لحقوق الانسان عن كثب ونرد عليه بقوة .  
وفوق كل شيء ينبغي لنا أن نبرز لحكومة جنوب افريقيا الطابع الملح والضرورة  
المطلقة لتنفيذ النقاط الخمس الواردة في اتفاق الكومنولث . وينبغي عليها ، أولا ، أن  
تعلن أن نظام الفصل العنصري سوف تتم تصفيته وأنه سوف يتخذ اجراء ملموس لتنفيذ  
هذه النية ، وثانيا ، انهاء حالة الطوارئ الحالية ، وثالثا ، اطلاق سراح نيلسون  
مانديلا وكل السجناء والمعتقلين الآخرين لمعارضتهم للفصل العنصري فوراً ودون أية  
شروط . ورابعا ، استعادة الحريات السياسية ولا سيما رفع الحظر المفروض على المؤتمر  
الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والأحزاب السياسية الأخرى ، وخامسا ، البدء - في  
اطار وقف العنف على جميع الجبهات - في عملية حوار تتجاوز كل الفوارق العرقية  
والسياسية والدينية بغية اقامة حكومة غير عنصرية ممثلة .

تلك هي السمات البارزة لنهج حكومتي ازاء أزمة جنوب افريقيا . وهذا نهج  
وضعناه بالتشاور مع شركائنا في الكومنولث والاتحاد الاروبي ، ومع أعضاء آخرين في الأمم

المتحدة . وتلك سياسة تقدمية قد يكون من المفيد أن تعتمد عليها الجمعية العامة ككل . وهي فعالة للغاية وتعتبر في رأينا أسرع طريقة لانها الفصل العنصرى . هذا هو هدفنا الأساسى المشترك . فلنكن أيضا متحدين في طرقنا . لقد حان وقت التغيير في جنوب افريقيا . ان الرسالة التي ستصدر عن هذه الجمعية العامة يمكن أن تساعد أو تعرقل . فلنقدم تأييدنا للضغوط الداخلية التي يمكن بطريقة حازمة ومشرفة وسليمة أن تؤدي الى الديمقراطية بين جميع الشعوب في جنوب افريقيا .

السيد ليوى لي ( الصين ) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ بداية

الدورة الحالية للجمعية العامة ، أدان قادة مختلف البلدان الذين حضروا هذا الاحتفال التذكارى بالاجماع نظام الفصل العنصرى الذى تتبعه سلطات جنوب افريقيا وطالبوا بالقضاء الكامل على هذا النظام الوحشى الذى هو وصفا عار لكرامة الانسان في الثمانينات . وبادانتهم وشجبهم عبروا بشكل قوى عن الأمانى القوية المشتركة ونداء كل بلدان وشعوب العالم المحبة للعدالة .

لقد تدهورت الحالة في جنوب افريقيا بشكل خطير وأصبحت قضية دولية رئيسية تجتذب اهتمام العالم أجمع في السنة الماضية ، نتيجة للرفض المستمر من جانب سلطات جنوب افريقيا العنصرية لتنفيذ القرارات الرسمية للأمم المتحدة ، وتكثيفها للمناورات السياسية والقمع العسكرى ، واصرارها العنيد على مواصلة سياسة الفصل العنصرى .

وفي نهاية السنة الماضية ، تفتت قريحة نظام بوتها عن تمثيلية تطبيق " الدستور الجديد " ، الذى يبدوا انه يمنح حقوقا للملونين والسكان ذوى الاصل الآسيوى ولكنه في الواقع يجعلهم مجرد ذمى ويستغلهم من أجل بث الفرقة بينهم وبين الشعب الأسود . وأخيرا ، أعرب عن رغبته في بدء حوار مع " القادة السود المنتخبين " ومنح جنسية جنوب افريقيا للشعب الأسود فيما يسمى بالأوطان . ومع ذلك ، لم تتناول هذه التدابير أساس نظام الفصل العنصرى وحكم الاقلية البيضاء ، ولا تزال سلطة اتخاذ القرار في الحكومة في قبضة حفنة من العنصرين البيض . وما أن ما يسمى " اصلاحات " نظام بوتها ليست الا خدعة ، فقد رفضتها بطبيعة الحال الجماهير العريضة لشعب جنوب افريقيا واحتقرتها الغالبية العظمى للبلدان في جميع أنحاء العالم وكذلك احتقرها الرأى العام .

وبعد كشف هذه المناورات السياسية ، لجأ نظام بوتها فوراً الى استخدام قوات الجيش والشرطة المسلحة لقمع احتجاجات الشعب الأسود بكل وحشية ، مما أدى الى أحداث دموية خطيرة عديدة . وفي ٢٠ تموز/يوليه من هذه السنة ، ذهبت سلطات جنوب افريقيا الى حد اعلان حالة الطوارئ في عدد من المدن والضواحي . وفي ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر ، أعلنت مد حالة الطوارئ الى كيب تاون وبعض المناطق الأخرى وطبقا لاحصاءات غير كاملة ، قتل ما يزيد على ٧٥٠ شخصا ، وجرح ما يزيد على ١٠٠٠ ، وتم اعتقال أو احتجاز الآلاف . وأخيرا ، قام نظام بوتها ، في تجاهل تام لنداء مجلس الأون وتحذير المجتمع الدولي ، باعدام السيد بينجاهين مولواس ، وهو شاعر اسود ، عارض الفصل العنصرى . وقد بين كل هذا بوضوح الملاحح الشرسة والرجعية لنظام بوتها .

ومع ذلك ، فان شعب جنوب افريقيا اليقظ لم ينخدع بالاصلاحتات المزيفة لسلطات جنوب افريقيا ، ولم يرهبه القمع الدموى . وهذا نهاية هذه السنة ، كانت هناك انتفاضة جديدة في الكفاح ضد نظام الفصل العنصرى ، وهو الكفاح الذى شارك فيه أساسا الشعب الأسود ، وكذلك السكان من جميع الأجناس في جنوب افريقيا . وان اضرابات العمال والطلبة والمظاهرات الشعبية قد عمت جميع المدن السوداء وامتدت الى المناطق التي يسكنها البيض . وتلك الأنشطة ليس لها مثيل من حيث حجم المشاركة ومن حيث نطاقها . وان منظمات التحرير السوداء في جنوب افريقيا والجمبهة الديمقراطية المتحدة ، بمشاركة الشعب من جميع الأجناس ، تزداد قوة .

ان ذوى الأذهان المستنيرة في دوائر الأعمال والدوائر السياسية في جنوب افريقيا بدأوا حوارا مباشرا مع منظمة التحرير بشأن مستقبل جنوب افريقيا . ويمكن القول بيقين انه طالما تمسكت سلطات جنوب افريقيا بنظام الفصل العنصرى ، لن يتوقف الكفاح التحررى لشعب جنوب افريقيا من أجل المساواة العنصرية . فهذا الكفاح لن يزداد الا نموا وقوة .

ان كفاح الشعب في جنوب افريقيا لا يحظى بالتأييد الحازم لأقلية البلدان الافريقية وبلدان العالم الثالث الأخرى فحسب ، بل ويحظى كذلك بتعاطف ومساعدة جميع البلدان المحبة للعدالة . وقد شهدنا خلال هذا العام اجتماعات ومظاهرات جماهيرية في جميع أنحاء العالم ، شاركت فيها المدارس والاتحادات العمالية والمنظمات النسائية ، والناس في الدوائر الدينية والسياسية ومختلف الأنشطة التي ترعاها المنظمات الدولية والمنظمات فير الحكومية وكذلك الحكومات المحلية في بعض البلدان ، دعت كلها الى وقف التعامل مع جنوب افريقيا تأييدا للكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا . كما اتخذ مجلس الأمن قرارات تدعو البلدان الى اتخاذ تدابير جزائية ضد جنوب افريقيا ، واستدعت بعض البلدان مبعوثيها الدبلوماسيين وأعلنت وقف الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا وأوقفت التجارة معها ورفضت ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية معها . وبدأت قلة من البلدان التي لها علاقات وثيقة بجنوب افريقيا ، تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية الشديدة ، في اتخاذ تدابير اقتصادية محدودة ضد جنوب افريقيا . وينبغي الاشارة الى أن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة بقيادة رئيسها السفير فاربا ممثل نيجيريا قامت بالكثير من النشاط المثمر الذى نسود أن نعرب عن تقديرنا وتأييدنا له .

ويرى وفد الصين ، انه بالنظر الى مواصلة سلطات جنوب افريقيا تحديدها لمختلف قرارات الأمم المتحدة وتمسكها بعناد بسياسة الفصل العنصرى ، الأمر الذى يعودى الى تفاقم الحالة في جنوب افريقيا ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من تعبئة جهوده ويتخذ المزيد من التدابير الجزائية الفعالة ضد جنوب افريقيا . ويتعين على البلد الذى يتخذ حتى اليوم موقف الاسترضاء والمجاملة من جنوب افريقيا أن يغير فورا سياسة الارتباط البناء التي ينتهجها ويقوم مع البلدان الأخرى ، ببذل الجهود

للمساعدة في القضاء على الفصل العنصرى عن طريق تشديد الضغوط على جنوب افريقيا . كما نرى أنه يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ الاجراءات التالية .

أولا ، أن تدين بشدة سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها سلطات جنوب افريقيا ، وسياستها القائمة على العدوان والتوسع ضد البلدان المجاورة ، وتدعو جميع الدول الأعضاء الى تقديم المزيد من الدعم المعنوى والمادى لشعب جنوب افريقيا ومنظمة تحريره وكذلك الدول الافريقية على خط المواجهة .

ثانيا ، أن تدعو مجلس الأمن الى توقيع جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق .

ثالثا ، أن تدعو جميع الدول الى فرض جزاءات طوعية على جنوب افريقيا لحين اصدار مجلس الأمن القرار السابق اقتراحه ، والالتزام التزاما دقيقا بقرار الأمم المتحدة الخاص بفرض حظر على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا .

رابعا ، أن تطالب سلطات جنوب افريقيا بقوة برفع حالة الطوارئ ووقف القمع الدموى الذى تمارسه ضد شعب جنوب افريقيا ، واطلاق سراح الزعيم الأسود نلسون مانديلا وجميع القادة والأشخاص الأبرياء الآخرين الذين سجنوا أو احتجزوا بتهم سياسية ، بلا قيد أو شرط .

خامسا ، أن تهيئ منظمة الوحدة الافريقية في اقتراحها الداعي الى عقد مؤتمر دولي للنظر في فرض الجزاءات على جنوب افريقيا في شهر حزيران / يونيه القادم بمناسبة الذكرى العاشرة لانفاضة سويتو ، والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية في الاستعدادات النشطة لضمان نجاح ذلك الاجتماع .

ان حكومة الصين وشعبها يعيدان ، كعهدهما دائما ، شعب جنوب افريقيا في كفاحه التحررى ضد الفصل العنصرى ، ومن أجل تحقيق المساواة العنصرية واستعادة حقوقه الأساسية . ونحن على يقين بأنه طالما عزز شعب جنوب افريقيا من وحدته وواصل كفاحه بتأييد قوى من المجتمع الدولى فما من شك في أن ذلك الشعب سوف يتغلب على الصعوبات والعقبات التي سيصادفها على طريق تقدمه ، ويفوز بالنصر النهائى . ولسوف يكون مصير نظام الفصل العنصرى ، وهو شكلى مشوه من أشكال الاستعمار ، أن يكتسح الى كومة نفايات التاريخ مع الانهيار الكامل للنظام الاستعمارى .

السيد ابي كيم تشونغ ( فيبيت نام ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)؛  
 سيدى الرئيس ، أود بالنيابة عن وفد جمهورية فيبيت نام الاشتراكية ، أن أجسد  
 التعبير عن التهانئ التي قد مها وزير خارجية بلادى اليكم والى سلفكم السيد بسول  
 لوساكا ممثل زامبيا أثناء المناقشة العامة . ونؤكد لكم تعاونا الكامل من أجل انجاح  
 الدورة الأربعين للجمعية العامة .

يرى وفدى لزاما عليه أن ينضم الى العالم برمته في التعبير عن الضغط  
 والادانة ازاء سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ان الفصل  
 العنصرى ، في جميع نواحيه ، جريمة ضد البشرية . وينطوى الفصل العنصرى على قيام  
 الأقلية بفرض نظام على أغلبية السكان يركز على التمييز المقنن على أساس لون البشرة .  
 ولفترة طويلة ، حاول نظام الفصل العنصرى اليقيض يائسا أن يضال شعب جنسوسوب  
 افريقيا والعالم الخارجى ، باجراء بعض الاصلاحات السطحية . وبالتالى فرض استفتاء  
 على الشعب فير الأسود . وأجريت بعد ذلك انتخابات لذلك القطاع من السكان الأمر  
 الذى اسفر عما يسمى بالبرلمان ذى المجالس الثلاثة . وكان الهدف من ذلك بسذ  
 بذور الفرقة بين الشعب الأسود والشعب الملون ، الا أن الذئب لا يمكنه أن يظل  
 طويلا في ثياب الحمل . فقد سقط قناع النفاق وانتهت المسرحية الرخيصة .



لقد ظلت جنوب افريقيا جحيما على الأرض لغير البيض، وبسبب نظام تصاريح المرور البغيض وانبانتوستانات تحول ما يزيد على ٢٠ مليون من السكان السود الى شعب عديم الجنسية في بلاده . وقد تجاوزت التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا مجرد تصاعد العنف والقمع . فحالة الطوارئ التي أعلنها النظام العنصرى كانت اعلانا للحرب على الشعب الأسود الذى يخضع الآن لحكم الارهاب على أيدي الشرطة المسلحة وقوات الدفاع . وقد لاقى المئات من الناس مصارعهم بسبب اطلاق النار عليهم ، واعتقلوا أو احتجزوا الآلاف من الناس دون محاكمة ، أو اختفوا . وتتواصل مطاردة زعماء الجبهة الديمقراطية الموحدة في محاولة لتصفيتهم . ولقد أدانت الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي بقوة نظام بريتوريا العنصرى على أعمال البطش هذه .

والنظام العنصرى في جنوب افريقيا ليس عدوا لشعبه فقط؛ فهو عدو لمنطقة الجنوب الافريقي بأسرها . اذ شنت بريتوريا باستمرار حربا غير معلنة على البلدان المجاورة لها . وعد وانها على جمهورية أنغولا الشعبية واحتلالها لجزء من أراضيها موثقان جيدا ؛ اما هجماتها على زامبيا وموزامبيق وتهديدها العسكرى والاقتصادى المستمر لليسوتو وبوتسوانا ، فجديرة بالذكر بنفس القدر . وفي الوقت نفسه ، تواصل جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع لناميبيا التي ظلت آخر وأهم مستعمرة من الطراز القديم على ظهر الأرض ، وما زالت تستخدمها كقاعدة انطلاق لشن هجماتها على انغولا ودول خط المواجهة . ولقد خلقت تلك الأعمال التي تدعى جنوب افريقيا انها أعمال بوليسية مشاكل كبيرة لها عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة على البلدان المجاورة ، كما شكلت أيضا تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم أجمع . وباختصار ، تعتبر جنوب افريقيا حصنا للعنصرية والاستعمار والفاشية الجديدة فى عالمنا المعاصر .

وهناك اعتقاد راسخ مؤداه أن سلطات بريتوريا العنصرية ما كان لها قط أن تعمل بهذه الطريقة الصفيقة لولا ما تحصل عليه من تأييد وتشجيع وحماية من جانب بعض الدول الغربية . فتلك الدول ، بتخطيطها لرحلة بوتها الى اوروبا الغربية ، وما قامت به من دعاية صاخبة في تلك المناسبة ، ساعدت في الواقع على تحسين صورة جنوب

افريقيا على أمل اخراجها من عزلتها الدولية . أما المساعدة في المجال النووي التي تقدمها بعض الدول النووية واسرائيل فتظل مثار قلق عميق لنا جميعا . ولم يعد هناك أى مجال للشك في أنه بمجرد أن تستكمل جنوب افريقيا تطوير قدرتها النووية سيصبح النظام العنصرى أكثر عجرفة وعدوانا . وبصورة مماثلة ، من الواضح أن النظام العنصرى لا يمكنه الحفاظ على توازنه الاقتصادى الا بفضل بلايين الدولارات التي تتدفق عليه من بعض البلدان الغربية في شكل استثمارات مباشرة أو قروض مصرفية . وفي الأمم المتحدة يساء استخدام حق النقض مرارا وتكرارا في مجلس الأمن لعرقلة مشروعات القرارات التي تطالب بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا . فسياسات الدبلوماسية الهادئة والارتباط البناء التي تحولت أخيرا الى ارتباط بناء نشط ، قد شجعت في الحقيقة جنوب افريقيا على أن تواصل تحديها للمجتمع الدولي ووفرت لها الحماية السياسية التي تحتاجها .

وقد بلغت التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا أبعادا جديدة واكتسبت أهمية كبيرة . لقد عانى الشعب الأصلي في جنوب افريقيا لسنوات طويلة تحت نير الفصل العنصرى ، في شاربيل ، وسويتو ، وكروس رودز ، ويعاني حاليا في ظل حالة الطوارئ . وقد تعلم ذلك الشعب ان السبيل الوحيد لانقاذ نفسه هو النهوض والنضال من أجل بقاءه . ونضال ذلك الشعب من أجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعى لم يعهد يحظى الآن بتأييد السود والملونين وحدهم فحسب ، بل وحتى البيض أيضا . وبالرغم من الرقابة ، أعربت الصحافة عن انتقادها للحكومة ؛ ووقع المئات من رجال الأعمال في جميع أرجاء البلاد على التماسات تطالب باجراء تغييرات في السياسات الحالية .

لقد شهدت جنوب افريقيا انتفاضة كبيرة لم يسبق لها مثيل شملت البلاد طولا وعرضا وهزت النظام العنصرى من أساسه . وفي الوقت ذاته ، تجدر ملاحظة أن مسألة رفض الفصل العنصرى أصبحت الآن مسألة ضمير بالنسبة للناس في الغرب ، بما في ذلك الولايات المتحدة ذاتها . وقد انتقد الرأى العام في هذه البلدان الحكومات بسبب علاقاتها مع جنوب افريقيا ، وطالب بسحب الاستثمارات واتخاذ تدابير أكثر تحديدا وفعالية ضد نظام الفصل العنصرى . ونتيجة للضغط ، تناولت البرلمانات المسألة وأعلن بعض الحكومات عن عدد من الجزاءات المحدودة . وآخر مثال على ذلك اعلان ناسو

الصادر عن الاجتماع الأخير لرؤساء حكومات الكمنولث الذي وافقت فيه تلك الدول على مضافرة الجهود صوب فرض جزاءات محدودة على جنوب افريقيا . كما بينت المناقشة العامة في الدورة الحالية اجماع زعماء العالم ومثليه فيما يتعلق بالفصل العنصرى . وذكر أيضا ان الوقت حان لاجداث تغييرات جذرية في جنوب افريقيا تهدف الى القضاء على الفصل العنصرى قضاء مبرما .

ان وفد فييت نام يدين بقوة جنوب افريقيا على ما تمارسه من قمع دموى لكفاح شعب جنوب افريقيا من أجل الحرية والديمقراطية ، ويطالبها بوضع حد لهذه الأعمال الوحشية ، وإطلاق سراح نلسون مانديلا والبدء في التفاوض مع الزعماء السود ، ويعييد تأييدا كاملا لشعب جنوب افريقيا في كفاحه ، تحت قيادة المؤتمر الوطنى الافريقى من أجل اقامة مجتمع متحد وغير عنصرى وديمقراطى في جنوب افريقيا .

كما ندين بقوة الحرب غير المعلنه اتى تشنها جنوب افريقيا على البوسدان المجاورة لها ، ونحن نعرف عن خبرة كيف سيكون هذا النوع من الحروب . ونطالب جنوب افريقيا أن تمنح الاستقلال فورا لناميبيا ، وأن تنسحب من أنغولا بلا قيد أو شرط أو ابطاء . ونعيد تأييدا كاملا دول خط المواجهة في دفاعها عن استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

ان الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه ، بل يجب اجتثاثه من الجذور ، ولقد شهد الواقع على صحة هذا القول الذى قالته الفقيده انديرا فاندى الرئيسة السابقة لحركة عدم الانحياز . وفي الكفاح من أجل استئصال شأفة الفصل العنصرى ، ينبغي أن يضطلع شعب جنوب افريقيا بدور حاسم وأن يتمتع بالحق في استعمال كل الوسائل التي تمكنه من بلوغ هدفه . غير أن التعاطف والتأييد الدوليين يعدان في هذا المنعطف الخطير عنصرا يتسم بنفس الدرجة من الأهمية . ونحن نرى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يقدم الى شعب جنوب افريقيا تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي والى دول خط المواجهة ، المساعدة المالية والمادية الكفيلة بمساعدتهما على تعزيز مقوماتهما للنظام العنصرى في جميع المجالات ، بما في ذلك منحهما القدرات العسكرية . ونحن نحث الأمم المتحدة على أن تتخذ تدابير فعالة ، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، ضد جنوب افريقيا ونطالب البلدان الغربية بأن تنفذ هذه التدابير تنفيذا دقيقا .

ان الحجة التي يتذرع بها بلد معين والتي تزعم أن الجزاءات ستضر بالشعب في جنوب افريقيا ودول خط المواجهة حجة ، كما ذكر ممثل نيجيريا ، بعيدة عن الصدق ومتسمة بالنفاق .

لقد انتهينا مؤخرا من الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وقد تأخر حسم مسألة الفصل العنصرى لأربعين عاما ونحن نعتقد أنه بات متعينا أن نعمل شيئا الآن لكي نبرهن أننا نعمل حقا بطريقة تتسق مع المبادئ الواردة في الميثاق .

السيد ديم (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظلت الجمعية

العامة تناقش مسألة الفصل العنصرى لأكثر من ثلاثين عاما حتى الآن .

ان الكفاح ضد الفصل العنصرى اطلاقا للمبادئ الأساسية للميثاق وللإعلان العالمي لحقوق الانسان . ان انتهاكات حقوق الانسان تحدث في جميع مناطق العالم . لكن جنوب افريقيا هي الدولة الوحيدة التي يكسر فيها قانون البلاد تلك الانتهاكات ، وهي الدولة الوحيدة التي يعد فيها التمييز العنصرى المبدأ المنظم للمجتمع . والفصل العنصرى يعد انتهاكا لأساس حضارتنا ذاته ، وهو الايمان بكرامة الانسان . لذلك فانه يقلقنا جميعا . ويجب علينا أن نعمل معا من أجل القضاء عليه .

كما يعد النضال ضد الفصل العنصرى شرطا ضروريا لصون السلم . فاستمرار هجمات جنوب افريقيا على البلدان المجاورة ورفضها الانسحاب من ناهيبيا يشكـلان تهديدين خطيرين للأمن الدولى واستقرار المنطقة بمرتها . والضغط المنسق والدولى هو وحده الكفيل بارغام حكومة جنوب افريقيا على التخلي عن تلك السياسات الخطرة .

ان هذه الدورة للجمعية العامة تختلف عن سابقاتها . لقد شهدنا على مر الشهور الماضية تحديا متزايد الشدة والجدية للفصل العنصرى . فقد أعرب معظم سكان جنوب افريقيا بوضوح عن انهم ان يطبقوا بأكثر مما فعلوا الاستمرار في انكار حقوقهم الأساسية . وعبأت المنظمات السياسية السوداء والكنايس والنقابات جهودها لاستئصال التمييز العنصرى . وقد اكتسبت حركتها زخما وقوة لا يستطيع أن يوقفهما مطلقا كسلسل ما تمارسه قوات الأمن في جنوب افريقيا من بطش . وللمرة الأولى في تاريخ جنوب افريقيا الحديث تأخذ الأغلبية السوداء زمام المبادرة . وسيزداد كفاحها ، فيما يهدو ، ضراوة ، وسيستمر الى أن يقضى على الفصل العنصرى وتقام جنوب افريقيا جديدة .

وقد ردت حكومة جنوب افريقيا على حركة الاحتجاج واسعة النطاق بالمزيد من أعمال القمع العنيف . وفرضت، في ٢١ حزيران /يونيه حالة الطوارئ على أجزاء من البلاد وحبس واعتقل الآلاف من المناضلين السياسيين بصورة تعسفية . وقتل الكثيرون في مصادمات عنيفة . وليس اعدام الشاعر بينيامين مولواسي مؤخرا ، بالتحدى للنساء الطلحة التي وجهها المجتمع الدولى بما في ذلك الحكومة النمساوية ، سوى مثال آخر على تعنت نظام الفصل العنصرى .

وما من شك في أن حكم الأغلبية سيتحقق في جنوب افريقيا في نهاية المطاف . لكن السؤالين الحقيقيين هما متى وفي ظل أية ظروف ؟ اذا لم تتوقف السياسات القائمة على البطش سريعا ، فان تصاعد العنف والعنف المضاد قد يجرى الى اراقة المزيد من الدماء واشغال نيران حرب أهلية دموية . وتعتقد النمسا أن البديل المتثل في التحول السلمى لمجتمع جنوب افريقيا مازال متاحا . فنحن نلاحظ أن أعدادا متزايدة من البيض في جنوب افريقيا قد فقدت ايمانها بالفصل العنصرى . ويبدو أن هنالك اتجاها متزايد بينها للقبول بتغييرات واسعة النطاق في النظام السياسى . فالفرصة

لاتزال متاحة اذن لاجراء التحول السلمي . ونحن نرى أن هناك ثلاثة شروط يتعيّن استيفاؤها هي :

أولا ، يجب أن يهدف التحول السلمي الى اقامة جنوب افريقيا حرة وديمقراطية يتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية .

ثانيا ، ان التحول السلمي لا يمكن فرضه على الأغلبية . والمفاوضات مع الزعماء الحقيقيين للسكان السود هي وحدها الكفيلة بالتوصل الى حل دائم . واجراء الحوار مع زعماء الأغلبية ، دون شروط مسبقة ، هو مفتاح التقدم في جنوب افريقيا .

ثالثا ، لا يجب اضاءة المزيد من الوقت . فمع كل حادث قتل جديد ومع كل فورة عنف جديدة ، ومع كل حالة بطش جديدة تكفهر آفاق السلم أكثر ويتعاظم خطر وقوع الانفجار . فقد أدى الظلم والقمع طيلة عقود كثيرة الى خلق جو من الريبة والتوتر . ومازال كثيرون من القادة السود في جنوب افريقيا يسعون الى التغيير بالوسائل السلمية . لكن صبر هؤلاء الذين يعارضون العنف كاد ينفد .

يتعين على المجتمع الدولي الا يقتصر على مجرد اذانة الفصل العنصرى . واعتماد  
القرارين ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) اللذين يتضمنان مجموعة من الجزاءات  
الطوعية ضد جنوب افريقيا ، يكون مجلس الامن قد خطا خطوة في الاتجاه الصحيح . ووفقا  
لهذين القرارين ، طبقت النسا التدابير الطوعية التالية : أولا ، وقف جميع استثمارات  
المؤسسات العامة النسوية في جنوب افريقيا ؛ ثانيا ، منع استيراد علة جنوب افريقيا  
" الراند " وجميع العملات الذهبية الأخرى المصكوكة في جنوب افريقيا ؛ ثالثا ، فرض قيود  
في مجال الرياضة والعلاقات الثقافية ؛ رابعا ، وقف الضمانات الحكومية لائتمانات التصدير  
حتى اشعار آخر ؛ خامسا ، منع اشتراك المؤسسات العامة في اجراءات الشراء في المجال  
النووى في جنوب افريقيا ؛ سادسا ، منع تصدير جميع أجهزة الحاسب الالىكترونى التسي  
يمكن أن يستخدمها الجيش والشرطة في جنوب افريقيا .

كما اتخذت النسا خطوات اخرى لاحكام تنفيذ حظر بيع السلاح المفروض على  
جنوب افريقيا ، وهي تطبيق ايضا الحظر المفروض على استيراد الاسلحة من جنوب افريقيا  
الذى أوصى به مجلس الامن .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يكتف جهوده للتخفيف من معاناة ضحايا الفصل  
العنصرى ، وتأييد المنظمات الديمقراطية السودا ، وساعدة دول خط المواجهة . وسوف  
تواصل النسا تقديم اسهامها المالى في برامج الامم المتحدة في الجنوب الافريقي . وقد  
قدمت النسا مؤغرا ساهمة خاصة لساعدة ويني مانديلا .

ان العبء الأساسى للكفاح ضد الفصل العنصرى يقع على كاهل الغالبية المضطهدة  
في جنوب افريقيا ، الا انه يتعين على الامم المتحدة أن تضطلع بدورها في هذا الضمار  
فالتزامنا بالميثاق الذى اعدنا التأكيد عليه بقوة في الاجتماعات التذكارية التى عقدناها  
خلال الاسبوع الماضى ، هو أيضا التزام بالقضاء على الفصل العنصرى . ومن ثم ، دعونا  
نوحد جهودنا للتعجيل باليوم الذى يتمتع فيه جميع السكان في جنوب افريقيا ، بغض النظر  
عن لون بشرتهم ، بالديمقراطية والحرية والعدل .

السيد رزوقي ( الكويت ) : السيد الرئيس اسمعوا لي أن أتقدم بخالص الشكر الى لجنة مناهضة الفصل العنصرى على تقاريرها القيّمة والمقدمة للندوة الأربعين للمجتمعية العامة . ان هذه التقارير تتطرق بشكل مفصل الى التطورات في جنوب افريقيا والاجراءات اللازم اتخاذها لازالة الظلم في الجنوب الافريقي المتمثل في نظام الفصل العنصرى الذى تطارسه الاقلية البيضاء ضد السكان الوطنيين في ذلك الجزء من العالم . وفي تقرير اللجنة ، في الجزء الخاص بالاستنتاجات والتوصيات ، وجهت اللجنة الانتباه الى :

\* انه بحلول عام ١٩٨٦ ستكون قد انقضت ٤٠ سنة على بدء قيام الامم المتحدة بالنظر في مشكلة العنصرية في جنوب افريقيا . وينبغي لظك الذكرى أن تكون بمناسبة مناسبة لتقييم دور الامم المتحدة في مواجهة التحدى الذى يفرضه الفصل العنصرى على منظمة ولدت في اعقاب حرب عالمية مبروة ضد العنصرية النازية ، وأن تكون بمثابة مناسبة كذلك لا تفان اجراء يتسم بالتصميم والحسم .  
(A/40/22 الفقرة ٤٠٥ ، ص ١١٩ ) .

وبالتالى فانه لا توجد هناك مناسبة في اعتقاد الكويت احسن وأجدر من هذه المناسبة التى تحتفل فيها الامم المتحدة بمرور اربعين سنة على تأسيسها المطالبة باتخاذ اجراءات مشتركة وفعالة لانها ذلك النظام اللانسانى ، واقامة مجتمع غير عنصرى في جنوب افريقيا . فعدم تكن الاسرة الدولية حتى الآن من ازالة نظام الفصل العنصرى قد تسبب ولا يزال ، في تعرض الاغلبية الوطنية في جنوب افريقيا لمعاملة شديدة واضطهاد مستمر\* . لقد قام نظام الفصل العنصرى ، نتيجة لمأسه التام ، بتسعيد أعمال عنفلا مرر لها ، وذلك باعلانه حالة الطوارئ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، حيث قام النظام بنشسر القوات المسلحة والشرطة في أغلب المدن الافريقية الآمنة بحجة حماية أمنها وتوفير السلامة لها . ولم تؤن حالة الطوارئ الى اقرار الامن والسلم ، بل ، على العكس من ذلك ، أدت

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باسواي ( بوركينا فاسو ) .



الى زيادة كبيرة في القتل والاضطرابات في جميع انحاء البلاد . فاعلان حالة الطوارئ هدف بشكل مباشر الى اعطاء رجال الجيش والشرطة سلطات لا حدود لها ، وبدون أمر قضائي باحتجاز أى شخص كان واطلاق النيران كيفما أرادت . كما هدفت حالة الطوارئ أيضا الى احتجاز اكبر عدد من زعماء المنظمات والنقابات الشعبية ، بل وتعدت ذلك الى استعمال القوة في فض الاضرابات وقتل المشيعين الأبرياء في المواقب الجنائية .

ان الكويت تكرر ادانتها لاعلان حالة الطوارئ وتدين السياسات العنصرية والتعسفية التي هدفت الى اعتقال واحتجاز زعماء المنظمات السياسية والنقابية والدينية . كما تدعو الكويت المجتمع الدولي الى الضغط على النظام العنصرى لاطلاق سراح الزعيم الوطني نيلسون مانديلا وغير المشروط وغيره من السجناء السياسيين الاخرين في جنوب افريقيا . ان الكويت لتحيي الانفاضة الثورية الشعبية ضد الطغيان العنصرى والكفاح من أجل مجتمع ديمقراطي عادل .

ان السياسات القمعية واعمال العدوان التي يمارسها نظام الفصل العنصرى في الداخل تتبعها دائما محاولات مستمرة لزعزعة استقرار وأمن الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، ان يستمر نظام الفصل العنصرى في الهجوم المسلح على الدول المجاورة خاصة انغولا وموزامبيق ووتسوانا بهدف اربابها واستفزازها وتقويض أمنها واقتصادها . وكل هذه المحاولات الشريرة من قبل نظام بريتوريا ستبوء بالفشل ، ان أن الشعوب الافريقية الوطنية مصممة على تحمل وتقديم كافة التضحيات والتضامن مع الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي .

ان اعلان نظام الفصل العنصرى في بريتوريا بادخال اصلاحات على الفصل العنصرى ما هو الا مناورة يائسة . ان النوايا الحقيقية للنظام العنصرى في جنوب افريقيا قد تبهرت بشكل واضح امام المجتمع الدولي وذلك عند ما أعلن رئيس وزراء بريتوريا في مؤتمر الحزب الوطني في شهر آب/اغسطس الماضي بأن حكومة الاقلية البيضاء لن تقبل بأى شكل من الأشكال مبدأ المساواة في الاقتراع . كما رفض بصورة قاطعة منح الحقوق السياسية للأغلبية السوداء في دولة غير عرقية ديمقراطية وموحدة .

ان اولئك الذين يهدون ما يسمى "بالاصلاحات" التي يقوم بها نظام الفصل  
المنصرى او ما يسمى "باقتسام السلطة" او اية ترتيبات جزئية اخرى ، انما يناورون لتمزيق  
قبضة السلطة البيضاء الحاكمة في نظام الفصل المنصرى البغيض .

ان تقام الوضع في جنوب افريقيا ، انما يرجع الى استخفاف نظام الفصل العنصرى  
بميثاق الامم المتحدة وقراراتها . ولذلك فان المسؤولية عن اعمال القتل المستمرة في جنوب  
افريقيا لا تقع فقط على نظام الفصل العنصرى ، بل تقع ايضا على عواتق بعض الدول الغربية  
واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، التي تعيق أية اجراءات دولية فعالة ، بموجب  
الميثاق لا نظام بريتوريا على الانصياع لجدات الميثاق والتخلي عن نظام الفصل العنصرى  
واعطاء الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للأغلبية الوطنية في جنوب افريقيا .

ان الكويت لترحب بالتطورات التي حدثت في العام الماضي وخلال هذا العام  
ولا سيما العملات الشعبية المتزايدة في اوربا الغربية والولايات المتحدة والتي تدعو الى  
تضييق الخناق الاقتصادى على نظام الفصل العنصرى وساعدة الأغلبية الوطنية في جنوب  
افريقيا في كفاحها العادل ضد سياسات العنصرية البغيضة .

ان استمرار عطيات الادانة لنظام الفصل العنصرى لم تعد كافية لاستئصاله .  
ان الطريق الوحيد لا جبار نظام بريتوريا على انها نظام العنصرى يستلزم وجود ارادة  
مضافرة وجهود متناسقة من جانب المجتمع الدولى كله ، خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس  
الأمن وذلك بفرض جزاءات شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق مع ايلاء أولوية  
لهداهير كقيلة لوقف أى تعاون عسكرى ونووى واقتصادى مع النظام العنصرى .

ان الكويت لتتظر ببالح القلق الى التطورات الاخيرة بين نظام الفصل العنصرى  
في جنوب افريقيا واسرائيل . فقد أشارت لجنة مناهضة الفصل العنصرى في تقريرها المقدم  
الى الجمعية العامة الى :

" ان السنوات العشر الاخيرة قد شهدت تعاوننا متزايدا بين النظامين  
وصل الى حد قيام تحالف فعلي لا يهدد السلم والامن ، في الجنوب افريقي  
والشرق الأوسط فحسب ، بل يشكل ايضا تهديدا للسلم والامن الدوليين " .

( Add.2 وA/40/22 ، الفقرة ١ ، ص ٣ ) .

والكويت تدعو المجتمع الدولى الى أن يأخذ فحوى هذا التقرير بصورة جدية  
ويعطي اهتماما خاصا لهذا التعاون المشين ، واننا نتفق تماما والحقيقة التي أشار اليها

السيد موفاسي ، رئيس وزراء زجباوي في رسالته الى اللجنة الخاصة بمناسبة الاحتفال  
باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري حين أعلن :

" ان هذه الجريمة الشريرة ( الفصل العنصري ) ليست قاصرة بالطبع  
على القارة الافريقية . ففي الواقع ان مبدأ الصهيونية يماثل كمفهوم في خطورتته  
وعنصريته مفهوم الفصل العنصري ، كما انه الى حد كبير السبب الحقيقي للصراع  
داخل الشرق الأوسط كما أن الفصل العنصري ذاته هو السبب الحقيقي للصراع  
والتوتر داخل جنوب افريقيا وفي المنطقة كلها . وما من شيء يبرهن على الصلوة  
بين الصهيونية والفصل العنصري ويثبتها بمزيد من الجلاء مثل مستوى التعاون  
السياسي والعسكري والاقتصادي الذي لا شك فيه والمستمر وما في التزايد بين  
البوير والصهاينة ، وهو في الحق تحالف غير مقدس بالمرّة " . ( A/40/22 و Add.2 ،  
الفقرة ٥ ، ص ٣ ) .

ان الكويت لتدين هذا التحالف غير المقدس والتعاون الوثيق بين النظامين  
العنصريين في بريتوريا وتل ابيب خاصة التعاون العسكري والنووي والذي يمثل تهديدا  
مباشرا ليس فقط للشعوب الافريقية والعربية ، بل وللعالم ككل .  
وعلا بمبادئ ميثاق الامم المتحدة وتقيدا بقراراتها فقد اتخذت الكويت سلسلة من  
الاجراءات التشريعية والتنفيذية على الصعيدين الوطني والدولي لضمان تنفيذ مقاطعة  
شاملة في كافة المجالات على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ان منظمة السدول  
العربية المصدرة للنفط ( الاوك ) قد تعهدت بغض حظر نفطي على النظام العنصري في  
جنوب افريقيا في عام ١٩٧٣ . كما اتخذت الكويت مع شقيقاتها الدول العربية المصدرة للنفط  
قرارا وزاريا بتاريخ ٦ أيار/مايو ١٩٨١ بشأن أحكام المقاطعة النفطية على نظام الفصل  
العنصري في جنوب افريقيا . وقد نص القرار على أهم النقاط التالية :

أولا ، الزام الشركات العاملة في الاقطار الاعضاء بعدم تحويل نصيبها في النفط  
أو جزء منه أو أي من مشتقاته الى النظام العنصري في جنوب افريقيا .

ثانياً ، يجب التعمك في كل العقود البترولية ، بحيث تلزم عقود التصدير المشتري بتوجيه كل كمية النفط الجاهزة له الى الجهة النمائية المحددة في عقد البيع . وحين يتم التكرير في مصاف أخرى ، يلزم بالحصول على موافقة من البائع ، ويلزم المشتري أو الناقله كذلك بعدم تفريغ أى جزء من الحمولة لبيعه في أى من الأسواق الفورية وذلك خلال الرحلة الى الميناء المقصود واليهين في شهادة الشحن .

ثالثاً ، بما أن ناقلات النفط المعروفة بتفريغ حمولاتها في موانئ جنوب افريقيا ، تتخذ كثيراً من الأساليب لعدم معرفة خطوط سير لاجلها ، وتتعمد ابراز أوراق ملغسة - في كثير من الاحيان - عن تسيير رحلتها ، فانه من الممكن مطالبة قبطناتها بابراز أوراق رسمية توضح الموانئ التي رست فيها ناقلته خلال فترة لا تقل عن عام ، وان يحظر شحن النفط على السفينة المخالفة للحظر ويوضع اسمها في القائمة السوداء .

رابعاً ، في حالة مخالفة الشركات والناقلات لقوانين الحظر ، فاننا نقترح فرض عقوبة عليها تتراوح ما بين وقف تزويدها بالشحنات المدققة من الكمية المتماثلة عليها - أو وضعها في القائمة السوداء أو فرض العقوبات معها عليها وفقاً لحجم ونوعية المخالفة .

وبناءً على القرار ٣٧ / ٦٩ يا الذي اتخذته الجمعية العامة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ بشأن " فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا " أذنت الجمعية للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بتعيين فريق الخبراء للقيام باعداد دراسة دقيقة وتقرير عن جميع نواحي مسألة توريد النفط والمنتجات النفطية بوصفها اساساً للنظر في اتخاذ تدابير وطنية ودولية لضمان التنفيذ الفعال للحظر الذي فرضه البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والسياسات التي أعلنتها فيما يتعلق بتوريد النفط والمنتجات النفطية الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ولقد كان للكويت شرف ترأس هذه المجموعة من الخبراء الدوليين حيث تم تقديم تقرير مسهب حول الاساليب اللازمة لدعم الحظر الموجود وجعله أكثر فعالية . وأشار هذا التقرير الى ان بلدان منظمة الاوك ، بوجه عام ، وأعضاء منظمة الاوك ، بوجه خاص ، تقوم بتسويق معظم صادراتها النفطية من خلال عقود واتفاقات طويلة الأجل . وتتضمن

جميع عقود البيع شروطا تحظر تزويد بلدان معينة بنفطها وتتضمن عقود البيع عادة مرفقات ترد فيها اسماء البلدان التي يمكن تزويد النفط الجاع اليها . والبلدان الرئيسيان اللذان يفرض حظر البيع اليهما هما عادة النظامان العنصرين في جنوب افريقيا واسرائيل . وعلى الرغم من هذه الاجراءات الصارمة ظلت جنوب افريقيا تحصل على النفط بوسائل مختلفة خاصة من خلال شبكة دولية من شركات النفط عبر الوطنية الغربية ولا سيما الشركات ذات المصالح الثابتة في جنوب افريقيا التي قامت باستثمارات كبيرة في مجال صناعتها النفطية وفي مجال الطاقة خاصة انشاء المصانع ذات التكلفة الهائلة لاستخراج النفط من الفحم . كما أن زيادة الاسعار في السبعينات قد أدت الى اكتشاف النفط في مناطق كانت تعتبر حتى ذلك الحين مناطق غير اقتصادية مما أدى الى انتشار انتاج النفط خارج مناطق الاوك خاصة في تلك البلدان المتعاطفة مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، مما سهل للأخيرة حصولها على النفط وشركاتها .

رأى فريق الخبراء انه يمكن تحقيق تعزيز عمليات الحظر النفطي القائمة من خلال نهج ذى شقين :

أولا ، صياغة خطة عمل لتنسيق جميع التدابير الوطنية والدولية التي تبذل وضرورية لتدعيم الحظر القائم ، ولتحديد التدابير الاضافية الجديدة اللازمة لتعزيز عمليات الحظر وتوسيع نطاقها .

ثانيا ، انشاء جهاز يعهد اليه بمطابحة وتنسيق ومراقبة سير الاجراءات المتخذة لتدعيم عمليات الحظر الموجودة .

لاشك أن أنسب الوسائل التي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمها للكفاح المشروع الذي يخوضه شعب جنوب أفريقيا المضطهد هي تطبيق الجزاءات الشاملة والالتزامية على الصعيد العالمي على النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، وكذلك اتخاذ اجراءات ضد البلدان التي تواصل الاحتفاظ بروابط وعلاقات مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا .

لقد أعلنت الجمعية العامة أن الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية وأن نظام الفصل العنصري نظام ارهابي واستبدادي . ولا شك في أن الممارسات الاخيرة للنظام العنصري في جنوب افريقيا خير مثال على ذلك . فقد أشار السيد انتوني لويس في مقال له في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ حول تنفيذ حكم الاعدام في المناضل الشاعر السيد مولواسي الى ما يلي :

#### (تلكم بالانكليزية)

" لقد أرجأت حكومة جنوب افريقيا تنفيذ الحكم في شهر آب / اغسطس وبدا كما لو كانت ستستجيب لادلة جديدة ظهرت أو تصفي الى مناشدات استخدام الرأفة التي وجهت من سائر أرجاء العالم . لكنها فجأة ، نفذت حكم الاعدام .

" وفي الليلة السابقة للشنق ، أحاط الجنود بمنزل والدة الشاعر في سويتو حيث كانت ساهرة واطلقوا عليه الغازات المسيلة للدموع . وفي الصباح التالي ، لم يسمح لها المسؤولون بأن ترى ابنها قبل موته .

" ان السيدة مولواسي سيدة مسنة ليس لها نشاط سياسي وكانت قد قالت في احدى المناسبات انها 'تشعر بالتعاطف' مع من بيدهم السلطة ، ولكنها تقول الآن : ' ان هذه الحكومة وحشية ، انها حقيقة وحشية للغاية " . (صحيفة نيويورك تايمز ، ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ )

هذه الفقرة الاخيرة كانت استشهاد يوم واحد لعدد واحد من صحيفنة

نسيهورك تايمز ، الا انها استشهد كل يوم بالنسبة للسكان الاصليين في جنوب افريقيا الذين يعانون من شرور نظام الفصل العنصرى .

### (واصل كلمته بالعربية)

ان الكويت لتحيي نضال شعب جنوب افريقيا المضطهد بقيادة حركات تحريره الوطني . كما ان الكويت تعتقد بأن الصراع لازالة الفصل العنصرى وشروره انما هو صراع الخير ضد الشر وصراع الحرية ضد العبودية . ولا شك في أن الخير سينتصر ، وأن الحرية ستسود ، وأن الاغابية الوطنية المحرومة ستستعيد حقوقها المسلوبة وحقوقها غير القابلة للتصرف في الحرية والاستقلال .

### السيد زين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد ما يقرب

من ٤٠ عاما من النقاش حول سياسات الفصل العنصرى انظام جنوب افريقيا ، لا يهتزم وقد يادى ان يضيع الوقت في اعادة تأكيد ادانتنا للفصل العنصرى أو تأييدنا الراسخ لعمليات التحرير في جنوب افريقيا . كما ان أشير أيضا الى أعمال البطش المعتمدة المجردة من الرحمة التي يرتكبها نظام بريتوريا في كل يوم . فهذه الاعمال وغيرها من التطورات واضحة بجلاء في تقارير اللجنة الخاصة وغير ذلك من التقارير ، وهي واضحة أمام أعين كل من يريد أن يرى وواضحة ايضا لكل من يريد ان يهوه ويخفي حقيقة الوضع بادعاء وجود الحاجة الى تقارير مباشرة وأكثر تفصيلا . وهدف من هذه الملاحظات معالجة مسألة الجزاءات . واذي لتسائل لوام تكن هذه الجزاءات في جنوب افريقيا فإين ، وان لم تكن الآن فمتى ؟ .

لهذا الغرض ، من الضرورى ان أعلن مرة أخرى أن الفصل العنصرى شر اخلاقي فريد في عالمنا المعاصر . وهو ليس مجرد انكار لبعض الحقوق الانسانية ، بل هو من حيث النظرية ومن حيث الممارسة نظام سياسى - اجتماعى للعنصرية ذات الطابع المؤسسى يفرس بقوة ووحشية بهدف ارساء سيطرة الاقلية البيضاء على الاغلبية السوداء وادامتها ، وقع هذه الاغلبية بشكل منهجى . فالفصل العنصرى بحسب السود والمولونين والهنود في جنوب افريقيا الى رقيق . وهو ، بمعناه الحقيقى ،



الصيغة المعاصرة للنازية .

ان ادانة هذا الشرّ ، كما فعلنا جميعا في هذه القاعة ، مسألة هينة ، وما اسهل الكلام وابسره في الحقيقة . ولكن حتى بمعيار الكلام ، يتساءل وفد بلدى عن الهدف من كل هذه الادانة ، هل الهدف هو مجرد أن يتغير نظام الفصل العنصرى فيصبح بشكل أو بآخر أقل عنصرية ، أو أقل بطشا ؟ أو جعله ، بدلا من أن يقتل ٧٠٠ شخص كما فعل يكتفي بقتل ٧٠ شخصا فقط ؛ أو جعله ، بدلا من أن يسجن الآلاف ، يعتقل بضع مئات فقط والأفضل ان يفعل بغير ضجيج يلفت الانظار ، وقد يفضل الا يكون هناك أطفال من بين المعتقلين ؟ أو جعله ينفق مبالغ اكثر قليلا على تعليم السود ، ويحسن المرافق الموجودة في المدن الفقيرة قليلا ، ويرفع أجور عمال المناجم من السود قليلا وينفذ سياسته الخاصة بابعاد السكان بالقوة بفظاظة أقل ، ويطبق قوانين تراخيص المرور بصرامة أقل الخ ؟ أم ان الهدف هو اقامة جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية ، التي يتمتع فيها جميع المواطنين بحقوق متساوية ، بما في ذلك أهم حق أساسي للجميع ، وهو الحق في التصويت ؟ .

لقد أدانت جميع الحكومات الفصل العنصرى . الا ان بعض الحكومات لم تعلن بشكل قاطع الهدف من هذه الادانة . وما لم نصل الى اتفاق بشأن هذا الهدف فان أية مناقشة للوسائل والعمليات تكون لا معنى لها وتصبح مجرد ممارسة من ممارسات التضليل والخداع . ان وفد بلدى لا يزال بحاجة الى أن يسمع ان هدف الحكومات الممثلة في هذه القاعة اقامة جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية .

لكننا ، بدلا من ذلك ، نستمع ، ونحن نصغي الى ادانات الفصل العنصرى بنبرة الاسف والرتاء ، الى بيانات تلقى بعبارات اكثر كشفا عن حقيقة من يدلون بها تقول ان جنوب افريقيا شريك استراتيجي في عملية صيانة الاستقرار . ونحن نعرف ايضا الارباح الهائلة التي تحققها الشركات في جنوب افريقيا . كما اننا نفهم النجج التي

لا تعلن عن صلات النسب والدم والقربى . ونسمع ايضا ان جنوب افريقيا تمثل مجتمعا معقدا لاقليات كثيرة يشكل فيها البيض بشكل يثير الدهشة اقلية منفردة . كما نسمع وصفا نظام جنوب افريقيا ، وهو نظام سيادة الجنس الابيض ، بأنه نظام " مصلح " . ولنكن واضحين . لو أن حليفا الديمقراطية في الجنوب الافريقي هو العنصرية ، فإن الرأسمالية تكون بذلك نظاما يفضل الأرباح على المبادئ الاساسية للكرامة الانسانية ، ولو اعتبرت حياة البيض أكثر قيمة من حياة السود ، لتضاهت بشكل كبير الهبة المعنوية لمن لا يكفون عن التحدث عن الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان . لنكن واضحين لقد استمعنا الى تلك العبارات الاستعمارية المتكررة عن الحالات المعقدة ، سواء كانت في الهند أو كينيا أو زيمبابوي أو أى مكان آخر . ولنكن واضحين أيضا ونقول ان ما يسمى بالاصلاحات التي أعلنها نظام جنوب افريقيا ليس سوى بضع لفتات رمزية وشكلية القصد منها استرضاء المدافعين عن الفصل العنصرى في الخارج .

ان الفاء قانون منع الزيجات المختلطة والمخالطة العنافية للآداب العامة والتصديق على الدستور الجديد الذى يعطي حق التصويت في انتخابات المجالس البرلمانية المنفصلة التي لا تتمتع بأى سلطة الى الملونين والهنود ذوى الاصل الجنوب أفريقي ولا يمنحه الى الاغلبية الساحقة من السكان السود لجنوب افريقيا ، والبيانات المبهمة بشأن حقوق المواطنة أو إعادة النظر في سياسة الإبعاد القسرى ، والتغيرات الشكلية الاخرى التي تتناول الاماكن التي يمكن للسكان السود أن يجلسوا فيها بالمتنزهات أو يذهبوا اليها في اماكن الترفيه ، كلها لم تمس أسس نظام الفصل العنصرى ، والواقع ، انها لم تستهدف ذلك على الاطلاق . هل يمكن اصلاح النازية ؟ لا . والفصل العنصرى مثل النازية لا يمكن اصلاحه . ويجب اجتنائه من جذوره والقضاء عليه قضاة مبرما .

وفي سياق كل ذلك ، تشعر حكومتى انها مضطرة الى أن تتناول ، بأسف ، السياسات التي تنتهجها دولة عضو تربطنا بها علاقات حارة وودية للغاية . ونحن نفعل ذلك ، لا لتوجيه الاتهامات ، بل لان هذه السياسة تعتبر أساسية في الموضوع قيد البحث . وأشير بذلك الى ما يسمى بسياسة الارتباط البناء ، وهي سياسة يمكن أن توصف على نحو أفضل بسياسة "المهادنة المدمرة" ، لانها كسياسة ميونخ سيئة السمعة التي انبنت على المهادنة ، كانت كارثة كاملة ، لا لانها فشلت في احداث التغيير أو اقناع سلطات جنوب افريقيا باجراء تغيير في أسس الفصل العنصرى ولو قيد انملة ، بل لانها ، علاوة على ذلك ، بعثت الى تلك السلطات اشارة ، مفادها أن أقوى حليف لجنوب أفريقيا ، وهو الحليف الذى يمكن لسياساته أن تحدث تغييرا ، لن يفعل في نهاية الأمر أى شئ جدى يلحق الضرر بتلك السلطات .

ما هي ، حقا ، النتائج العملية لتلك السياسة ، التي أصر على تسميتها باسمها الصحيح وهو "المهادنة المدمرة" ؟

أولا ، لم يشعر نظام الفصل العنصرى بأى مانع يمنعه من الاعلان بأنه لن يقبل على الاطلاق وجود جنوب افريقيا موحدة غير عنصرية متمتعة بالديمقراطية . ولقد أوضح بيان السيد بوتها في ١٥ آب / اغسطس ذلك دون أى غموض .

ثانيا ، تجرأ النظام في أن يقوم بالموجة الحالية الضخمة من الاعتقالات والقمع والعنف بما في ذلك العنف الذي استثاره النظام عن عمد .

ثالثا ، شعر النظام بالتشجيع على مواصلة احتلاله غير المشروع لنايبيا خاصة بعد ادخال مفهوم الربط ، وهو المفهوم الذي اعتمده بسرعة .

رابعا ، شرع في غزو سافر وعمليات تخريب وزعزعة لاستقرار الدول المجاورة ، وتقديم الدعم الى العناصر المنشقة في تلك الدول .

خامسا ، أكد مرة ثانية وبصورة قاطعة رفضه وجود معارضة لنظام الفصل العنصرى بأية وسائل جادة ومباشرة وقانونية وسلمية . ومرة أخرى ، أكد بيان السيد بوتها في ١٥ آب / اغسطس ذلك تأكيدا قاطعا . وأود أن أتناول بالتفصيل هذه النقطة الاخيرة .

منذ احداث شاربفيل في عام ١٩٦٠ وحتى الاحداث الاخيرة التي أدت الى اعلان حالة الطوارئ ، واجه نظام جنوب افريقيا كل مقاومة جديّة من السود للفصل العنصرى بالعنف والبطش على نطاق واسع واحتجاز الزعماء بما في ذلك من يمارسون الاحتجاج السلمي ، واقامة ما يسمى بمحاكمات الخيانة ، واستخدام القوة الغاشمة لانها الاضرابات ، واعتقال المتظاهرين والطلاب بما في ذلك من تقل اعمارهم عن عشر سنوات ، ومنع الاجتماعات والمنظمات السياسية والهيئات الطلابية ، والترحيل والطرود والنقل القسرى للمجتمعات ، وتحديد الاقامة ، والتهديد والملاحقة وغير ذلك . ولنعود مرة أخرى الى شاربفيل ، حيث قتلت قوات أمن جنوب افريقيا المئات من المتظاهرين العزل ، وهناك أدلة موثقة توثيقا جيدا على ما استخدمته ايضا من وسائل التعذيب والعقاب المهين للانسانى . ان الجبهة الديمقراطية الموحدة التي تعرضت مكاتبها للاغارات واعتقل زعمائها الرئيسيون ووجهت اليهم تهمة الخيانة العظمى ، لم تدع الا لمجرد المقاومة السلبية لا اكثر . فالواقع ، ان اية محاولة جادة لمقاومة وتغيير نظام الفصل العنصرى بما في ذلك المحاولات التي تجرى بالطرق السلمية تعتبر خيانة عظمى . وفي مواجهة ذلك كله ، ماذا ينتظر أحد أن تفعل الحركات الوطنية للسود ؟

وبينما نتناول موضوع طرق التغيير نحتاج الى طرح تعقيب آخر . لقد استخدم نظام جنوب افريقيا ، في محاولة لدم مواقف المدافعين عنه ، لفظة " الارهاب" الذي تعارضه جميع الحكومات بالطبع . وهذا أود أن أوضح ما يلي :

أولا ، يحاول نظام جنوب افريقيا أن يسوّى بين أي عملية عنف، والارهاب . وهذا بالطبع سيجعل من حرب الاستقلال الامريكية ذاتها عملا ارهابيا .  
ثانيا ، لم تقم الحركات الوطنية بصفة عامة الا بعدد محدود للغاية من أعمال التخريب . وعلاوة على ذلك ، تنهذي سياسة المؤتمر الوطني الافريقي على عدم القيام بأعمال تخريبية الا في حالة تأكد ها بأنها لن تلحق الضرر بأى برى ، وقد أعلن المؤتمر الوطني الافريقي مؤخرا اجراء تغيير في تلك السياسة ، تشل في أنه لن تكون هناك حاجة الى التأكيد من الحاق الاذى بأى برى ، لكن سياسته لا تزال قائمة على عدم القيام بأعمال تخريب عشوائية . وبالنسبة لحزب سياسي تأسس عام ١٩١٢ ، قبل معظم الاحزاب السياسية التي تألفت منها ككرة من الحكومات المثلثة حاليا في هذه القارة ، وحرم من جميع الوسائل السلمية لاحداث التغيير ، ظل انضباطه وتوجهه غير عادى بصورة لا يمكن انكارها .

ثالثا ، وهو الأهم من كل شئ آخر ، من هم الارهابيون حقا ، الحركات الوطنية ، أم نظام جنوب افريقيا نفسه بكل أجهزة البطش التي يمتلكها ، والتي ازهدت ارواح الآلاف ، واعتقلت الآلاف ، وهدبت وطرقت ولا حقت وسجنت السكان الذين لا جرم لهم الا مقاومة السياسة التي اعترفا عالميا بأنها شراخلاقى ؟

وأخيرا بشأن هذا الامر ، أود أن أذكر أيضا أن النفاق حول العنف في ظروف جنوب افريقيا ، وخاصة ازاء العنف الذي يرتكبه نظام الفصل العنصرى ، الذى يسوّى بين الضحية ومن يبدلش بها ، هو من قبيل العمى المتعمد ، أو ، الادهى من ذلك ، من قبيل ازدراء عقول الآخرين والامعان في النفاق .

ومن ثم ، فإن الحالة هي ما يلي : أولا ، نظام جنوب افريقيا ملتزم التزاما قاطعا ومتعننا بالحفاظ على الفصل العنصرى وتعزيزه ؛ ثانيا ، لا يوجد أى سبيل

للتغيير السلمي في جنوب افريقيا . هذه حقائق لا يمكن انكارها أو الهروب منها .  
 اذن ، ما الذى ينبغي أن نفعله ؟ ما دامت سياسة الاقناع الشخصى اللطيف الذى  
 تجسد في سياسة "المهادنة المدمرة" لم تفشل فحسب في تغيير موقفا نظام جنوب  
 افريقيا ، بل وشجعتة فعلا على التماهى في تعنته ، فانه من الجلي لوفدى ان الطريق  
 السلمي الوحيد لاحتراز تقدم هو الشروع بجديفة في فرض العقوبات وسحب الاستثمار  
 ومقاطعة السلع المصنعة في جنوب افريقيا .

لقد حثت الجمعية العامة وبأغلبية ساحقة على انتهاج سياسة العقوبات  
 الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا ، وطبق عدد ملحوظ من الدول الاعضاء تلك  
 السياسة . كما وافق مجلس الامن وعدد من الدول الاخرى على تطبيق بعض العقوبات  
 المحددة ، وذلك دون الرجوع الى الفصل السابع من الميثاق وتحفظات كثيرة والكثير  
 من الاعتذارات .

ولم يكن كل ذلك كافيا لاسباب واضحة تماما . فلن يكون للعقوبات أى مدلول  
 حقيقي الا عند ما يقوم من يملكون القوة ولهم علاقات سياسية واقتصادية وصكرية هامة  
 وعلاقات مع اجهزة المخابرات وغير ذلك من العلاقات بجنوب افريقيا ، بالعمل بصورة  
 حاسمة ، أو بالاقل ، التظاهر بالرغبة في العمل بصورة حاسمة .

ومع ذلك كانت الجزاءات الالزامية الشاملة محل مقاومة من اولئك الذين يمكن  
لسياساتهم ان تحدث تغييرا . وفي هذا الصدد ، أود أن أقدم التعليقات التالية .  
أولا ، ان الجزاءات مسألة جادة وعندما تطبق ، يجب ان يكون لها هدف  
جدي ويجب ان تكون هناك خطة جادة لتحقيق هذا الهدف . ان الجزاءات لا تتخذ  
لمجرد ارضاء الرأي العام أو لمنع جزاءات أخرى أشد وطأة ، أو التخفيف من وطأتها ،  
فالجزاءات التجميلية الضعيفة دون خطة للمتابعة جزاءات سيئة وعديمة الجدوى . وأود أن  
أقول لأولئك الذين يعارضون الجزاءات الجادة " كونوا متسقين مع أنفسكم ، ولا تطبقوا أية  
جزاءات ، ولا تتهاوا . بل بالأحرى اعتذروا عن عدم الاتساق المتمثل في تطبيقكم لأية  
جزاءات على الاطلاق " .

ثانيا ، ان الغرض من الجزاءات افهام سلطات جنوب افريقيا أننا جادون .  
ثالثا ، ان هذا يصبح ممكنا فقط اذا كانت الجزاءات ، حتى وان كانت محدودة ذات تأثير  
يؤدي الى زعزعة استقرار حكومة جنوب افريقيا . وتحديددا ، وفي ظل هذه الظروف ،  
يتمثل التعبير عن الجدية في أن تتخذ تلك الحكومات اجراء يكفل ألا تخف مصارفها لنجدة  
مصارف جنوب افريقيا في غمار الأزمة التي تعاني منها الآن ، وألا تقف تلك الحكومات في  
طريق حملة التعرية .

رابعا ، من الضروري ابداء الرغبة في وضع جدول زمني لا حكام الضغط على  
جنوب افريقيا اذا لم تبدأ في التحرك في الاتجاه المطلوب الذي يجب ان يتضمن بالتأكيد  
التزام نظام جنوب افريقيا باقامة جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية غير عنصرية باعتبار ذلك  
خطوة لا غنى عنها ، يتم بها رفع حالة الطوارئ والتفاوض مع زعماء السود المعترف بهم  
وهذا يقتضي الافراج عن السجناء السياسيين ، بما في ذلك ، أولا وقبل اي انسان آخر  
نيلسون مانديلا .

خامسا ، يجد ربنا أن نتناول هنا الحجة القائلة بأن فرض الجزاءات سوف يضر  
بالشعب الاسود في جنوب افريقيا . والرد على ذلك هو أننا يجب أن نكف عن التظاهر  
بالمناصرة . فانا كان الزعماء السود أنفسهم يقولون انهم يؤيدون فرض الجزاءات ، كما

كما فعل الزعيم لوثولي ، الحائز على جائزة نوبل للسلام ، والذي دعا في نهاية الخمسينات الى فرض مقاطعة دولية على جنوب افريقيا ، فلا يمكن لنا أن ندعي أننا أفضل منهم طمًا . هناك قدر واضح من التفاق في التظاهر بالاهتمام برقاهية السود بينما نحن نعترف جيداً فظاعة المعاناة التي تعين عليهم احتمالها منذ زمن طويل .

سادسا ، يتساءل وفد بلادي ، اذا كان من الصعب ، كما يدعي البعض احيانا ، أن تطبق الجزاءات على جنوب افريقيا لأن اقتصادها قوى فهل معنى ذلك أن تلك الجزاءات باعتبارها سلاحا في يد المجتمع الدولي منصوص عليه في الميثاق لن تطبق الا على الدول الضعيفة ؟ واذا كانت تلك الجزاءات لن تطبق في ظروف جنوب افريقيا فإين يكون تطبيقها أكثر ملاءمة ؟ لذلك أسأل ، اذا لم تفرض هذه الجزاءات على جنوب افريقيا ، فعلى من تفرض ؟ واذا لم تفرض الآن ، فمتى تفرض ؟

بعد ما شهدناه من حمامات الدم في جنوب افريقيا طوال ال ٢٥ سنة الماضية، والانتفاضات الدورية للمقاومة التي تهبط بها بوحشية القدرة العسكرية لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، لا يزال البعض يعتقد ، بل ويأمل دون شك أن تقمع هذه الانتفاضة الحالية أيضا ولو بحمامات دم أكبر وعنق أظع من ذي قبل . ولكننا جميعا شهدنا الخيارات التي تتناقص وأعمال العنف التي تتزايد مع كل عطية مقاومسة جديدة . ان نظام جنوب افريقيا يعمل جاهدا على استثارة أعمال العنف وتدمير الأرض الوسط التي يمكن أن يتحقق عليها الاعتدال واللاعنصرية . وهو يأمل في خلق حالة يكون الخيار فيها بين ما يسمى بنظام ديمقراطي أبيض ، وما يسمى بنظام راديكالي أسود ، ويتوقع ان يختار البعض النظام الذي يعتقد انه أقل شرا من العنصرية اذا ما قورن بالنظام الراديكالي الاسود ، والواقع اني أشعر بالأسف عندما أقول ان هذه الحالة آخذة في الاتساح الآن على نحو ظامض . وطينا هنا أن نمنع وقوع هذه الأحداث ونصر على ان يكون الخيار بين الديمقراطية والعنصرية ، بين الحرية والقهر ، بين العدالة والقوة .



ان الطريق اماننا ليس سهلا ، واني أشعر بالدهشة لما تبديه حركات التحرر في جنوب افريقيا من صبر ، ولقوة تحملها ومشارها الطيبة وهي الصفات التي يمكن التعبير عنها بطريقة أفضل في هذه الكلمات التي سطرها شاعر من جنوب افريقيا عندما قال :

" حيث ينتهي قوس قزح

سوف يوجد مكان يا أخي ،

يمكن للعالم أن ينشد فيه كل انواع الغناء ،

وسننشد ها سويا يا أخي ،

أنت وأنا ، رغم انك أبيض وأنا لست كذلك ،

ستكون أغنية حزينة يا أخي ،

فنحن لا نعرف النعمة ،

انها نعمة من الصعب ان نتعلمها ،

ولكن يمكننا ان نتعلم يا أخي أنا وأنت ،

فليست هناك نعمة سوداء ،

وليست هناك نعمة بيضاء ،

هناك فقط الموسيقى يا أخي ،

حيث ينتهي قوس قزح "

ان مهمنا هنا في الامم المتحدة ، هي أن نعمل وأن نعمل الآن حتى تصبح

جنوب افريقيا ذلك المكان " الذي ينتهي عنده قوس قزح " .

السيد كولاوس ( تشيكوسلوفاكيا ) ( ترجمة شفوية من الروسية ) : لقد

تابعت الامم المتحدة منذ انشائها في ١٩٤٥ ، الكفاح من أجل القضاء الكامل على

الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . ومع ذلك ظل أكثر من ٢٠ مليون افريقي ، هم

السكان الحقيقيون في جمهورية جنوب افريقيا يتعرضون للاستغلال الشرس والتهميش

العنصري البشع .

لقد بينت التطورات التي وقعت في جنوب افريقيا خلال السنوات الماضية أن الظروف المعيشية للسكان السود تزداد تدهورا ، وأنه ظل هناك تصاعد للعنف أودى بحياة المئات من الأبرياء . كما ان انشاء المعازل الرسمية المنفصلة داخل جنوب افريقيا أدى الى ازدياد الفرتة بين السود والبيض . وقد أدت العدوانية المتصاعدة لنظام جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة ذات السيادة الى اثاره طلق عميق لسدى المجتمع الدولي ، وأدت الأعمال التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا الى اتخاذه تدابير مضادة مشروعة من جانب الملايين من السكان الأقيعاء في جنوب افريقيا وأدت الى مزيد من الادانة من جانب المجتمع الدولي .

ولم تبد حكومة جنوب افريقيا رغبة في ايجاد مخرج مناسب من الحالة التي نشأت .  
 وبعد أن أَلقت جنوب افريقيا فجأة بقناع الليبرالية ، انتقلت من الاصلاحات الدستورية  
 المزيفة التي هي ليست الا قناعا لتنفيذ سياسة الفصل العنصرى ، الى اعلان حالة  
 الطوارئ . وليس هذا الاجراء الا محاولة يائسة لوقف حركة التحرير الوطني التي لا يمكن  
 عكسها . وقد اعطيت الشرطة والجيش سلطات واسعة لاخامد أية قلاقل ومظاهرات ضد  
 النظام العنصرى . وفي الشهرين اللذين انقضا منذ اعلان حالة الطوارئ ، قتل مئات  
 الناس ، وألقي بالآلاف خلف القضبان ، ولم يتورع العنصريون حتى عن اطلاق النار على  
 الأطفال . وفيما يتعلق بالتعتر في جنوب افريقيا منذ اعلان حالة الطوارئ حذرت وسافط  
 الاعلام الافريقية ضد العدوانية المكثفة للعناصر المحرّضة التابعة للشرطة السرية لجنوب  
 افريقيا ووكالة المخابرات المركزية الامريكية التي تبذل كل ما في وسعها من أجل تخريب  
 حركة مناهضة الفصل العنصرى .

وان سياسة القمع الداخلي القاسية التي يتبعها نظام بريتوريا قد أدت بعدد  
 من البلدان الى حافة الحرب الأهلية الحقيقية ، بكسل ما تترتب عليها من آثار ، مما  
 يفرض تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين .

وان نظام بريتوريا عن طريق أعماله الجبرية انما يسخر من الأمم المتحدة وحركة  
 بلدان عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية بل والرأى العام العالمي ككل ، السذى  
 يطالب بالتعجيل بانهاء الفصل العنصرى الى الأبد لأنه أبشع مظاهر التمييز العنصرى ،  
 الذى هو جريمة سافرة في حق الانسانية وانتهاك صارخ لحقوق الانسان .

ان حكومة جنوب افريقيا بالاضافة الى قمعها لسكانها قامت بأعمال عدوانية  
 واسعة النطاق ضد البلدان المجاورة ، كما ثبت من المحاولة التي قامت بها قوات  
 الكوماندوز التابعة لجنوب افريقيا لتدمير منشآت النفط في كابيندا في أنغولا ، والهجمة  
 الارهابية في دولة مستقلة أخرى ، هي بوتسوانا ، وكذلك الانتهاك الصارخ لسيادة  
 أنغولا الذى ارتكبه الوحدات النظامية لجيش جنوب افريقيا . وقد أدان مجلس الأمن  
 كل هذه الأعمال الارهابية بشكل حازم ، باعتبارها محاولة لفرض حل استعمارى جديد  
 لمسألة ناميبيا بانشاء حكومة عميلة في ناميبيا بحيث يكون من الممكن مواصلة استغلال ذلك  
 البلد ومواصلة استخدامها لناميبيا كنقطة انطلاق لأعمالها العدوانية ضد البلدان  
 المجاورة .

ومن المستحيل أن تقوم جنوب افريقيا بتنفيذ سياستها في الفصل العنصرى لولم يتلق نظام بريتوريا المساعدة الكريمة الشاملة والمستمرة من الولايات المتحدة واسرائيل وبعض البلدان الغربية . صحيح اننا قد استمعنا في هذه القاعة الى عبارات أطلقها ممثلو البلدان الغربية يدينون فيها سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ومع ذلك ، لا يزال تعاونها الاقتصادى بل والعسكرى مع نظام جنوب افريقيا العنصرى مستمرا لم يتوقف رغم حظر الأسلحة الذى فرض ضد جنوب افريقيا . ولا تزال الولايات المتحدة وحلفاؤها يسعون الى تعزيز مصالحهم الخاصة في جنوب افريقيا دون اعتبار لأى شيء آخر . وتستورد البلدان الغربية ما يقرب من نصف المواد الخام الاستراتيجية التي تحتاجها مثل الكوبالت والكروم والمنغنيز ومجموعة معادن البلاتينيوم من جنوب افريقيا . وفي المقابل تقوم هذه البلدان بالاستثمار المكثف في جنوب افريقيا . وان استثمار الولايات المتحدة لرؤوس أموالها في جنوب افريقيا حتى اليوم يبلغ على أدنى تقدير ١٥ بليون دولار ، والمملكة المتحدة ١٢ بليون ، جنه استرلينى وجمهورية ألمانيا الاتحادية ما يزيد على ٦ بلايين مارك . في ضوء هذه الحالة ليس من المدهش انه في الدورة السابقة للجمعية العامة ، على سبيل المثال ، وأثناء التصويت على سبعة مشاريع قرارات بشأن الفصل العنصرى ، صوّتت الولايات المتحدة فيها خمس مرات بالسلب وامتنعت عن التصويت مرتين ، والمملكة المتحدة عارضت مرتين وامتنعت عن التصويت في الخمس مرات الأخرى ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، عارضت مرتين وامتنعت عن التصويت مرتين آخرين .

ان العلاقات التجارية المربحة هي السبب الرئيسى الذى من أجله تعارض الولايات المتحدة وبعض حلفائها اعتماد جزاءات اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا . وليس هناك أساس على الاطلاق للحجة التي مفادها ان الجزاءات الاقتصادية قد تكون ضارة بالنسبة لعمال جنوب افريقيا . وفي الحقيقة ان الحالة مختلفة تماما . فالقطع الكامل لأية علاقات ولاسيما العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا هو وحده الذى يعكّن من توجيه ضربة قوية لنظام الفصل العنصرى ، وهو النظام الذى ترى غالبية سكان جنوب افريقيا ، بل والمجتمع الدولى ككل ، انه نظام لا يمكن اصلاحه ولكن ينبغى القضاء عليه بالكامل .

وتطور الامبريالية الدولية علاقاتها مع جنوب افريقيا في المجالات السياسية والعسكرية أيضا . وثمة خطوة تتسم بانعدام المسؤولية للغاية في هذا السياق هي انشاء قدرة نووية في جنوب افريقيا بالتحديد ، من جانب بعض الدول الامبريالية واسرائيل . وقد مكن هذا جنوب افريقيا ، التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، من انتاج أسلحة نووية . وكانت نتيجة هذا التعاون الشامل انشاء كتلة عسكرية سياسية في الجنوب الافريقي ، تضم بعض البلدان الامبريالية وجنوب افريقيا . وتوجه هذه الكتلة ضد حركات التحرير الوطني والقارة الافريقية ككل . ومن ثم فان الامبريالية الدولية تنشئ نقطة انطلاق عسكرية وسياسية في نصف الكرة الجنوبي سماها جنرال جنوب افريقيا روبرت " حاملة طائرات حلف شمال الأطلسي " .

ومنذ عام ١٩٦٣ قطع بلدى علاقاته الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وكل أنواع العلاقات الأخرى مع نظام جنوب افريقيا ، وظل ينتهج باستمرار ودون تردد سياسة مقاطعة جنوب افريقيا . واننا ندين بحزم الارهاب الذي تمارسه جنوب افريقيا ضد الأفارقة بعد اعلان حالة الطوارئ ، والاعمال العدوانية لجنوب افريقيا ضد الدول المجاورة واحتلالها المستمر غير المشروع لناميبيا .

ونطالب باطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين ، وطلبي رأسهم السيد مانديلا  
رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . وكعهدنا في الماضي ، سنجاهد دون  
هوادة من أجل ضمان تنفيذ جميع التدابير التي تقترحها الأمم المتحدة وهيئاتها وغيرها  
من المنظمات الاخرى من أجل القضاء السريع على الاستعمار والفصل العنصرى في الجنوب  
الافريقي . وطلبي فرار الأظبية الساحقة من شعوب العالم ، نشاطر الرأى القائل بأن  
سياسة جنوب افريقيا العنصرية تشكل تهديدا للأمن والسلام الدوليين ، وان الحالة  
الراهنة في الجنوب الافريقي تتطلب فرض عقوبات شاملة ضد جنوب افريقيا حسبما هو  
منصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وتود جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ان تسجل تضامنها الكامل مع شعبي  
جنوب افريقيا وناميبيا وحركتي تحررها بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية  
لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " اللذين يكافحان ضد التمييز العنصرى والاستعمار .  
ونحن نقدم وسوف نستمر في تقديم جميع انواع المساعدة عن طريق المنظمات التشيكوسلوفاكية  
الحكومية وغير الحكومية .

وتؤيد تشيكوسلوفاكيا نداء الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين  
الى المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة والدعم لدول خط المواجهة لكي تتمكن من  
الدفاع عن سيادتها وسلامتها الاقليمية ضد أعمال العدوان والاضغوط السياسية  
والاقتصادية وتهديدات النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

وسوف يواصل وفد تشيكوسلوفاكيا تأييد جميع التدابير الرامية الى القضاء  
الحقيقي على الفصل العنصرى .

السيد نورانى ( باكستان ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد

بدأت الامم المتحدة بحث مسألة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا منذ قرابة أربعة  
عقود . ولعله من المناسب ان تتخذ الامم المتحدة في هذه الذكرى الاربعين لانشائها ،  
تدابير عملية من أجل القضاء على الفصل العنصرى .

ان التمييز العنصرى بجميع اشكاله بفيض على روح الاسلام ومبادئه الأساسية، لذلك كانت باكستان من أول الدول الاعضاء التي أشارت مسألة الفصل العنصرى في الأمم المتحدة .

ان الفصل العنصرى خلق لتحرير استمرار استعمار الجنوب الافريقي ، وهو ينتهك جميع المعايير المقبولة لحقوق الانسان بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . وأثناء السنوات الاربعين الماضية أدانت الامم المتحدة مرارا الفصل العنصرى باعتباره جريمة ووصمة في جبين البشرية وتهديدا للمسلم والأمن الدوليين . ورغم توافق آراء المجتمع الدولي ، استمر الفصل العنصرى . بل لقد زاد طابعه القمعي حتى بعد اعلان نظام برتوريا " الاصلاحات " الوهمية .

ومن المؤسف أن دول الديمقراطية عظمية تدافع عن قضية الانسان وكرامته دفاعا قويا في أنحاء أخرى ، أظهرت استعدادا لوضع مبادئها موضع الشبهة في مقابل المساواة الخام او الأرباح التي تجنيها من الاستغلال الشرس لغالبية سكان جنوب افريقيا . ولا يمكن ان يكون هناك " ارتباط بنساء " مع نظام استغلالي وقمعي وشريعى نحو واضح جدا . ان الدعم الصريح او الضمني الذى تقدمه بعض الدول القوية الى النظام العنصرى يشجع ذلك النظام على تكثيف قمعه في الداخل ، وعلى النيل من حركة تحرير ناميبيا ، وعلى شن اعمال العدوان المتكررة ضد الدول المجاورة ، بما في ذلك انغولا وموزامبيق بوتسوانا . وقد صرح الاسقف ديزموند توتو بالأسس بأن تأييد هذه السياسة العنصرية هو قطعاً عمل عنصرى .

لقد تحملت غالبية سكان جنوب افريقيا عار الفصل العنصرى وقمعه لفترة طويلة والواقع ان نظام الفصل العنصرى قد اصبح ، تحت ستار الاصلاح ، أكثر ضراوة واستغلالا . كما أدى الاحتجاج السلبي الى رد فعل شرس وقد تجلى ذلك في شارفيل وسويتسو ويوتينهاغي وغيرها من المدن .

ومنذ بداية هذا العام ، شن شعب جنوب افريقيا كفاحا صامدا لمعارضة الفصل العنصرى . وحظى هذا الكفاح بتأييد شعوب العالم أجمع . وقد ردت برتوريا بوحشية

شرسة على الاحتجاجات الحضرية التي امتدت الى جميع مدن جنوب افريقيا . وقد فشل فرض حالة الطوارئ الشرسة ، والاعتقالات الجماعية ، وفشلت وحشية الشرطة العشوائية في وقف تيار الحرية . ان التضحيات البطولية التي قدمت قد قربت يوم القضاء على الفصل العنصرى والاستعمار في الجنوب الافريقي . لقد تألم شعب باكستان لعشرات الاشخاص الابرياء وخاصة من النساء والأطفال ، الذين قتلهم بريثوريا أو شردتهم بسبب مطالبتهم بحقوقهم الاساسية وبالمساواة في وطنهم . ان اطلاق الرصاص بجسمن ونذالة على الأطفال ، وتدمير منزل السيدة مانديلا ، يوضحان الافلاس المعنوى للنظام العنصرى . ومن الواضح تماما ان حكومة الاقلية البيضاء لا يمكنها الادعاء بأنها تمثل شعب جنوب افريقيا الذى تخوض حربا ضده . وان ممثلي هذا الشعب ، هم المؤتمر الوطنى الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، والقادة من أمثال نيلسون مانديلا .

وتقع على هذه الدورة الاربعة التذكارية للجمعية العامة مسؤولية معنوية وتاريخية لوضع تدابير فعالة للقضاء على الفصل العنصرى . ومن الواضح الآن ان المجتمع الدولى في وضع يسمح له بالتأثير على نتيجة الكفاح الجارى ضد الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وعلى خلاف التوقعات ، فان اقتصاد جنوب افريقيا يتأثر بالبيئة الاقتصادية الخارجية . ففرض الجزاءات يمكن أن يكون وسيلة فعالة جدا لاقناع النظام العنصرى بالتخلي عن عناده . وغالبية سكان جنوب افريقيا ودول خط المجابهة يسعدون تماما بتقديم أى تضحية يمكن ان يستتبعها فرض الجزاءات على جنوب افريقيا .

ومن الملاحظ ان منطقتى الجزاءات وفعاليتها كأداة مناهضة الفصل العنصرى يحظيان الآن بتأييد عالمي . وتلاحظ باكستان بارتياح التدابير الطوعية ضد جنوب افريقيا التي فرضتها حتى تلك الدول التي كانت تتشكك من قبل في فاعلية الجزاءات . ومع ذلك ترى باكستان ان التدابير التي اوصى بها مجلس الامن حتى الآن والتي نفذها بعض اعضاءه هي مجرد خطوة اولى . ولكي تكون الجزاءات فعالة ينبغي أن



تكون عالمية وشاملة . فضلا عن ذلك سيكون من المؤسف أن تستخدم التدابير المحدودة التي اتخذت حتى الآن لمجرد تسكين المطالبة الجماهيرية الواسعة النطاق باتخاذ اجراء فعال ضد الفصل العنصرى . لذلك تحت باكستان مجلس الأمن مرة أخرى ، عملا بالتحذيرات الواردة في قراراته ، أن يعجل بالاتفاق على فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا .

ولا بد لمجلس الأمن أن يعترف أيضا بأن الحالة الناشئة في جنوب افريقيا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . لذلك يتعين عليه التفكير في اتخاذ التدابير الأخرى المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق لاحتواء نزعات الفصل العنصرى العداونية وضمان القضاء المبكر عليه .

ان الدول الأعضاء يمكنها أن تسهم من جانبها في الكفاح ضد الفصل العنصرى عن طريق تقديم المساعدة المادية والمعنوية الى حركات التحرير الوطنية في جنوب افريقيا، وتوسيع نطاق عزلة بريتوريا في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها من المجالات . وفي هذا السياق ، فان باكستان تؤيد اعتماد اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فسي الألعاب الرياضية .

وتعتقد باكستان أن المطالب المحددة التي تقدم بها مؤتمر الكمنولث الأخير تشكل أساسا سليما للانتقال نحو حكومة ديمقراطية تتألف من الغالبية في جنوب افريقيا . ونأمل أن تستجيب بريتوريا استجابة ايجابية لهذه المطالب . وربما يشكل هذا آخر فرصة لانهاء الفصل العنصرى عن طريق الحوار . واذا ظل النظام العنصرى فير متأثر بذلك لما بقي أمام فالبية سكان جنوب افريقيا وقادتها من خيار سوى تكثيف الكفاح العادل ضد الفصل العنصرى بشتى الوسائل . ان التفجر الذى سيتبع ذلك فسي الجنوب الافريقي سوف يهوى الى اراقة دماء ومعاناة كبيرين ، وسيولد اخطارا وآثارا بعيدة المدى على السلم والأمن الاقليميين والعالميين .

لقد بدأ الكفاح من أجل التحرير وتقرير المصير بشكل جدى في جنوب افريقيا . وباكستان على استعداد للاشتراك في أى تدابير دولية تتخذ ، وهي على استعداد لتقديم المساعدة المعنوية والمادية التي يحتاج اليها الشعب المضطهد والشجاع فسي جنوب افريقيا لتحقيق النصر المحتوم في كفاحه ضد الفصل العنصرى .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥